الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (1798)السنة السابعة -الثلاثاء (18) آيار 2010

النتائج الاقتصادية لموازنة ٢٠١٠ الاتحادية 4-5

الزيوت النباتية .. منتجات تتطلع للمنافسة من جديد والعودة خجولة 8-9

رئيس هيئة الاوراق المالية: نسعى الى تعزيز مبدأ الافصاح والشفافية في السوق

الاقتصادي | العدد (1798)السنة السابعة -الثلاثاء (18) آيار 2010

الشارقة / خاص بالمدى الاقتصادي

لفت تقرير للطاقة الى ان نتائج الأداء المتحققة في الربع الأول من العام الحالي لشركات النفط والغاز وشركات البتروكيماويات المدرجة في بورصات المنطقة جاءت ضمن المسار المتوقع ، حيث استطاع العديد من هذه الشركات تحقيق أرباح قياسية بالمقارنة بالفترات السابقة، في حين تمكن عدد كبير منها من تحقيق أرباح هامشية مقبولة بالمقارنة بالخسائر التي حققتها في نهاية العام 2009.

تقرير للطاقة: تحسن نتائج الأداء الربعي لشركات الطاقة بدعم من البنود التشغيلية والاستثنائية

وقال التقرير الذي تصدره شركة نفط الهلال والذي خصت به (المدى الاقتصادي): انه بالإضافة إلى تقليص بعض الشركات لأجمالي الخسائر المتراكمة التي تم تسجيلها خلال الفترات السابقة تبعا لحزمة التأثيرات على مستوى الإنتاج والتوسع وانخفاض أسعار المنتجات وارتفاع تكاليف التشغيل وبشكل خاص للمشاريع التي كانت لا تزال في مراحل التشغيل الأولى، متأثرة بموجة التداعيات التي طالت جميع القطاعات اثناء الازمة الاقتصادية العالمية الحالية.

واضاف التقرير : في المقابل فقد عكست نتائج الأداء عن الربع الأول تغيرا جذريا على مفهوم الأرباح التشغيلية المتأتية من بنود استثنائية غير متكررة وليست على علاقة مباشرة بغايات الشركات وأنشطتها الرئيسة، حيث أصبحت شركات الطاقة والأطراف ذات العلاقة تنظر إلى إجمالي الأرباح المتحققة عند الإغلاق من دون الدخول في التفاصيل، لما لذلك من تأثيرات مباشرة على قدرة الشركات في الاستمرار في الإنتاج والمحافظة على الحصص السوقية لها بالإضافة إلى مدى استقرار أو تذبذب أداء أسهمها داخل البورصة تبعا لصافي الأرباح المتحققة والصفقات التي تقوم بتنفيذها بغض النظر عن مضمون وتفاصيل صافي الأرباح المتحققة مشيراً الى ان هذا الاتجاه يتناسب بشكل كبير مع المرحلة الحالية، حيث تعمل جميع الشركات في ظل منافسة كبيرة وصعوبة في تحديد مسار الإنتاج والأسعار السائدة ووتيرة الطلب وحجم المعروض بالإضافة إلى عدم القدرة على تحديد تكاليف المنتجات في ظل عدم القدرة على تغيير أسعار المنتج النهائي، فيما تسعى الشركات كافة إلى التأقلم مع الظروف المحيطة والاستفادة من جميع المؤشرات الايجابية المسجلة لدى قطاع الطاقة بشكل عام والقطاعات المالية والاقتصادية ذات التأثير بشكل خاص مع الأخذ بعين الاعتبار أن شركات الطاقة تصنف ضمن الشركات الأفضل أداء بعد قطاع المصارف على مستوى النتائج الربعية المتحققة حتى اللحظة.

وتابع التقرير : جاءت شركات قطاع الطاقة السعودية في المرتبة الأولى من حيث القدرة على تحقيق الأرباح بقيادة شركة سابك في ظل انخفاض الأرباح التشغيلية لبعض الشركات نتيجة عمليات التوسع في مشاريع جديدة بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف المنتجات من جهة، فيما عملت اتجاهات استقرار عمليات الإنتاج وارتفاع حجم المبيعات والتحسن الحاصل على أسعار المنتجات البتروكيماوية من تدعيم مستوى نتائج الأداء الربعية.

لافتاً الى انه جاء في المرتبة الثانية قطاع شركات الطاقة المتداولة لدى كل من قطر وسلطنة عمان التي استطاعت تحقيق أرباح من بنود تشغيلية اواستثنائية ساهمت في تقوية مراكزها المالية وقدرتها على الدخول في مشاريع جديدة، في حين سجلت شركات الطاقة الإماراتية نتائج جيدة استغل الجزء الأكبر منها لتدعيم رؤوس أموال تلك الشركات، فيما جاء الأداء العام للشركات الكويتية من دون الحدود المتوقعة نتيجة استمرار تأثر الشركات بالخسائر المتراكمة بالإضافة إلى تحقيق العديد من الشركات أرباحا من بنود استثنائية خلال الفترات السابقة التي يصعب تحقيقها في المرحلة الحالية.

وأجمل التقرير أهم الاحداث النفطية والغازية خلال الاسبوع الماضي في منطقة الخليج العربي على الشكل التالي :

ففي الامارات : أصبحت شركة دولفين للطاقة جاهزة لضخ الغاز المستورد من قطر إلى محطات الكهرباء على الساحل الشرقي للإمارات العربية المتحدة بعد انجاز قطاع من خط أنابيب، وتستورد الشركة ملياري قدم مكعب يوميا من الغاز من قطر تلبي نحو ثلث الطلب الإماراتي. وقد أكملت الشركة قطاعا بطول ١٢٨ كيلومترا من خط الأنابيب بعد ثمانية أسابيع من الموعد المقرر بسبب تأخيرات في الحصول على موافقة السلطات للبناء في البر، وسيسمح انجاز هذا القطاع لدولفين بتوريد ٣٥٠ مليون قدم مكعبة يوميا إلى محطتين للكهرباء في إمارة الفجيرة على الساحل الشرقي للإمارات، ولا تزال الشركة تعمل على انجاز قطاع آخر من خط أنابيب يمر عبر البلاد لضخ الغاز من أبوظبي إلى الفجيرة قالت العام الماضي انه سيكتمل في الربع الثالث من ٢٠١٠.

وفي السعودية: تعتزم شركة أرامكو السعودية توسيع دائرة استثماراتها الطاقوية من خلال ضخ ٩٠ مليار ريال ما يعادل ٢٤ مليار دولار خلال الخمس سنوات القادمة في برامج للتنقيب عن النفط والغاز في المناطق البحرية التابعة للمملكة. وتهدف هذه العملية إلى زيادة احتياطيات "أرامكو" من الوقود الاحفوري واستكشاف مكامن جديدة للمواد الهيدروكاربونية في المناطق المغمورة الذي لا يزال معظمها بكراً وواعداً في الفرص الاستثمارية التي سترفع من الطاقة الإنتاجية القادمة من المكامن البحرية. وتعتزم ارامكو إبرام عقود مع شركات بترولية عالمية ذات خبرة عميقة لإجراء مسوحات زمنية لجمع معلومات جيولوجية تفضي إلى مراحل الحفر لتحديد حقول النفط أو الغاز الجديدة، ويعتقد أن عام ٢٠٢٠ سيشهد تكثيفا في نشاطات التنقيب في المياه العميقة وخاصة في المياه الإقليمية بالبحر الأحمر.

وفي قطر ستبدأ الوحدة الثانية للهيليوم في قطر الإنتاج في عام ٢٠١٣ وستقوم بتنقية وتسييل الهيليوم المستخرج من حقل الشمال، وسيبلغ حجم مبيعات قطر من مشروع الهيليوم الثاني القطري ١,٣ مليار قدم مكعبة سنويا، في الوقت الذي زاد فيه الطلب العالمي على الهيليوم بنسبة ٢٠٪ منذ عام ٢٠٠٠، وسط توقعات بارتفاع الطلب العالمي على الهيليوم بنحو ٦ مليارات قدم مكعبة سنويا، وتصدر قطر الغاز الطبيعي المسال من إنتاج حقل الشمال العملاق وهو أكبر مكمن معروف للغاز الطبيعي في العالم، فيما بدأت أول وحدة للهيليوم في قطر العمل في عام ٢٠٠٥ بطاقة إنتاجية ٧٠٠ مليون قدم مكعبة سنوياً.

من جهة ثانية، كشفت قطر عن عزمها مضاعفة طاقة مصفاة المكثفات في راس لفان إلى المثلين ومن المرجح أن تطرح عقودا لأعمال التوسعة في الشهور القليلة المقبلة، حيث أن المرحلة الثانية من المصفاة ستتيح لقطر زيادة طاقة المصفاة الحالية ما بين ١٤٠ ألفا و١٤٥ ألف برميل يوميا، كما قررت قطر توسيع مصفاة راس لفان لان ذلك أكثر كفاءة من ناحية التكاليف، وتستهدف الزيادة في إنتاج راس لفان الأسواق في جنوب شرق آسيا وأوروبا، وتنتج المصفاة حاليا ٢٤ ألف برميل يوميا من زيت الغاز و٥٢ ألف برميل يوميا من الكيروسين ووقود الطائرات وثمانية الاف برميل يوميا من غاز البترول المسال.

وفي العراق أطلقت وزارة النفط جولة التراخيص الثالثة للحقول الغازية بحضور ممثلي عدد من الشركات الأجنبية، وتهدف الجولة إلى إعادة تأهيل وتطوير ثلاثة حقول غازية هي حقل "عكاز" في محافظة الأنبار غربا وحقل "المنصورية" في محافظة ديالى شمال شرق العراق وحقل "سيبه" في البصرة جنوبا. وستسهم هذه الخطوة في رفع إنتاج العراق من الغاز الحر تمهيدا للدخول إلى أسواق التصدير العالمية عبر منظومات الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة. وكانت وزارة النفط قد طرحت حقلي "عكاز" و"المنصورية" الغازيين ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية في العام الماضي من دون التوصل إلى نتيجة بسبب عزوف الشركات وتدني أسقف عروضها.

كما دعت وزارة النفط الشركات العربية والأجنبية، إلى الاستثمار في قطاع تطوير مصافي النفط الخام في البلاد، حيث سيتم طرح أربعة مصاف لتكرير النفط الخام للاستثمار متمثلة في مصفاة الناصرية بطاقة ٣٠٠ ألف برميل يوميا ومصفاة كربلاء بطاقة ١٤٠ ألف برميل يوميا ومصفاتين في كركوك وميسان بطاقة ١٥٠ ألف برميل يوميا لكل منهما،كما أن هيئة استثمار الناصرية ستعلن خلال الأشهر المقبلة إنشاء مصاف نفطية بطاقة إنتاجية تتراوح بين ١٠٠ و٣٠٠ ألف برميل يوميا، وإن نحو تسع شركات محلية وأجنبية تقدمت بطلبات إلى الهيئة للاستثمار في قطاع مصافي التكرير.

من جانب آخر يعتزم العراق تعزيز طاقته الإنتاجية من الكهرباء إلى ٢٧ ألف ميكاوات خلال أربع سنوات بعد فتح قطاع الغاز الطبيعي بالبلاد للاستثمار الأجنبي وإبرام اتفاق لتخزين الغاز مع رويال داتش شل، ومن المتوقع أن يحتاج العراق لاستثمار ثلاثة مليارات إلى أربعة مليارات دولار على الأقل سنويا للوصول إلى ذلك الهدف، وسيدعو العراق ٤٥ شركة عالمية تأهلت مبدئيا في مناقصتين على حقول نفط العام الماضي لتقديم عطاءاتها لتطوير حقول غاز عكاس و المنصورية و سيبا.

التضخم .. وإجراءات البنك المركزي والمصارف في التخفيف من تأثيراته السلبية

بغداد / علي الكاتب

يعد التضخم احد الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي في وقت سعى البنك المركزي العراقي الى انتهاج سياسة نقدية للحد من تأثيراته المحتملة على الاقتصاد الكلي وبحسب الخبراء والمتابعين فانه نجح في الحد من التضخم وشهدت مستوياته انخفاضاً واضحا .

الخبير المالي في مجموعة شركات مصرف الاقتصاد عدنان حميد يقول: ان التضخم له مؤشرات كثيرة من أبرزها ارتفاع أسعار السلع والخدمات على امتداد فترة معينة ،حيث تصبح لكل شيء قيمة أعلى الا النقود التي تفقد قيمتها بنحو عكسي مع ارتفاع معدلات التضخم، ولقد عرف العراقيون تجربة التضخم في حقبة التسعينيات من القرن الماضي في العقوبات الاقتصادية الدولية التي فرضت على العراق ، حيث انهارت العملة الوطنية وتراجعت قيمتها بنحو كبير، وأصبح العراقيون يستخدمون الأكياس البلاستيكية والسلال لتعبئتها بدنانيرهم الورقية قبل التوجه الى الأسواق التجارية.

ويضيف من هنا يُعد التضخم شبحا يطارد جيوب المستهلكين وهاجسا يواجه الاقتصاديين في كل البلدان ، وفي العراق اتسمت السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي بتركيز جهود استثنائية على استقرار العملة وسعر صرفها، وتمكن من الإبقاء على معدلات التضخم في حدود مقبولة ليس هذا فحسب، بل حقق نجاحات كبيرة خلال الفترة الماضية

مستشار البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح يؤكد ان معدل التضخم انخفض من ٣٤ في المئة عام ٢٠٠٧ الى ٣,٤ في المئة حاليا. وهي تعد نسبة لم يشهدها العراق منذ عقود طوال من الزمن، الامر الذي يتطلب ضرورة إشاعة الاطمئنان في السوق والعمل على إبعادها عن الضغوط التضخمية.

ويقول صالح ان المصارف الحكومية مثل مصرف الرافدين يعمل بالتنسيق مع البنك المركزي على كبح الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد العراقي من خلال سحب السيولة المالية ومراقبة الكتلة النقدية المتداولة.

الدكتور سالم البياتي أستاذ الاقتصاد في جامعة بغداد يقول ان عواقب السياسة النقدية المتشددة التي اتبعها البنك المركزي العراقي منذ سنوات والمتمثلة بزيادة سعر الفائدة بهدف خفض التضخم، وكانت هذه السياسة تمثل السبب الثاني في خفض مساهمة القطاع الخاص ومشاركته في الحصول على القروض الميسرة نتيجة ارتفاع سعر الفائدة.

ويضيف ان التضخم في العراق الذي ارتفع بمعدلات عالية ليبلغ في سنة ٢٠٠٦ الى زهاء ٦٨٪ وهي نسبة عالية جدا، مما استدعى إعادة النظر بسعر الفائدة ورفعه الى ٢٦٪ ثم تنازل ليصبح مؤخرا الى نحو ١١٪، مما أدى الى انخفاض التضخم الى قرابة ١٣٪ او ربما اقل من ذلك وفقا للبيانات الرسمية ، والتضخم ارتفع مؤخرا كذلك ليس بسبب الزيادة في الكلفة Cost وانما بسبب الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة المتمثلة في إلغاء الدعم الحكومي للمشتقات النفطية وما رافقها من ارتفاع أجور النقل مع غياب الحلول لهذه المشكلات التي أصبحت فيما بعد متراكمة .

ويشير الى ان معطيات السوق المحلية لا توفر صورة دقيقة عن حركة الأسعار، حيث هناك من يرى بأن مراجعة نتائج حساب التضخم مسألة مهمة للغاية ، والسبب في ذلك هو ان الطرق المستخدمة من قبل الأجهزة الحكومية ، ليست من الدقة بحيث يمكن معها الركون الى هذه النتائج، وهي مسألة ضرورية جدا بالنسبة لجميع العاملين في المجالات الاقتصادية .

ويتابع ان المستثمرين ليس بمقدورهم التعامل بايجابية والعمل في العراق في ظل وجود فوائد كبيرة على القروض المعلنة من قبل الدولة ،ومن هنا نجدهم يمتنعون عن المساهمة ودعم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة نظرا لغياب الربح المقصود من تلك المشاريع . وهو ذات السبب الذي دفع أعداداً كبيرة منهم قررت مغادرة البلاد والقيام باستثمارات في الدول الأخرى، إضافة الى الأجواء الأخرى غير المشجعة على الاستثمار في العراق كالخروق الأمنية التي تحدث بين الحين والحين وغياب الاستقرار السياسي والتأخير في تشكيل الحكومة بعد إجراء الانتخابات النيابية.

التعرفة الكمركية الجديدة.. حماية للمنتج المحلي أم للتحكم بالسوق؟

بغداد / المدى الاقتصادي

اثار قرار وزارة المالية الأخير باعتماد رسوم كمركية جديدة على البضائع المستوردة ردود أفعال متباينة بين الاقتصاديين والمستثمرين في القطاع الخاص والتجار العراقيين ،خاصة في مجال تأثيره على الحد من دخول البضائع المستوردة وارتفاع أسعارها بعد فرض الرسوم الكمركية عليها او توقف الاستيراد بشكل نهائي، وضرورة وجود مقترحات لتشريع قانون ينظم الرسوم الكمركية بنحو يسهم بشكل فاعل في إنعاش الاقتصاد الوطني.

(المدى الاقتصادي) توقفت عند عدد من الآراء المتباينة بين المؤيدين والمعارضين للقرار فضلاً عن المقترحات بشأن سياسة كمركية متوازنة خلال الأعوام المقبلة التي يتوقع المراقبون لها ان تكون الفيصل في انتقال الاقتصاد العراقي من الاقتصاد المركزي وهيمنة الدولة على جميع مفاصل القوى الاقتصادية الى اقتصاد السوق الحر.

ويقول الدكتور باسل عبد الحميد أستاذ الائتمان والمصارف في كلية المأمون: ان اعتماد التعرفة الكمركية الجديدة من شأنها تحقيق واردات مالية كبيرة تصل الى إضعاف واردات التعرفة السابقة،حيث ان الرسوم سترتفع على البضائع والسلع وخاصة الكمالية منها كالسيارات والمشروبات وغيرها.. وبنسبة (٢٠٪) من قيمة البضاعة كما نص في القانون الجديد على خلاف النسبة السابقة التي كانت بمقدار (٥٪) التي وضعت في زمن الحاكم الأميركي المدني السابق بول بريمر، والتي كانت نسبتها مخصصة لاعتبارات اقتصادية ومالية منها تحسين مستوى معيشة الفرد العراقي البسيط من خلال تأمين الموارد المالية المطلوبة لتمويل المشروعات خاصة في مجال البنى التحتية، وإيجاد رؤوس أموال كافية لتحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية وتعزيز التجارة الخارجية للعراق في طريق التحول نحو اقتصاد السوق الحر.

ويضيف: ان القرار الجديد من شأنه كذلك الحد من ظاهرة الاغراق السلعي للسلع والبضائع المستوردة والتي لا تحمل مواصفات الجودة الوطنية العراقية بموجب اللوائح التي يصدرها الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية،كما يقدم في الوقت ذاته تسهيلات كمركية للمستثمرين العراقيين والأجانب على حد سواء،لان البضائع والسلع التي تدخل من دون تعرفة كمركية ورسوم سيكون لها تأثير سلبي على القطاع الصناعي المحلي سواء كان الخاص أم العام أم المختلط،حيث ان كلف الإنتاج للسلع والمواد الداخلة في الصناعة تكون اكبر من قيمة السلع المستوردة،مما يؤدي الى حدوث كساد في البضاعة المصنعة محليا وسهولة في حركة البيع للبضائع المستوردة الأقل ثمنا بطبيعة الحال.

فيما يقول عبد السلام حسن المستشار الاقتصادي في مجموعة البركة للاستثمار المالي: ان المعروف عن الرسوم الكمركية انها الأداة الحكومية للحد من دخول البضائع المستوردة وأخرجها من المنافسة مع نظيرتها المحلية لتبقى هي المتحكمة في السوق لوحدها،وان لغياب السلع المستوردة في السوق المحلية نتائج سلبية منها ارتفاع أسعار البضائع اذ تبقى الدولة هي المتحكمة بالسوق وآلياته، خاصة اذا رافقتها عوامل اخرى منها تدني القوة الشرائية للمواطن لأسباب عدة منها زيادة معدلات البطالة وعدم وجود مشاريع عمرانية تقوم بتشغيل الايدي العاملة.

ويتابع ان التعرفة الكمركية الجديدة تثير مخاوف المستثمرين الأجانب المترددين في الأصل من دخول السوق العراقية،فما بالك مع فرض رسوم كمركية تصل الى مستوى كبير (٢٠٪) وتجعلهم يعزفون عن الاستثمار في السوق المحلية لارتباط رؤوس أموالهم وتجارتهم بالتجارة الخارجية وان فرض رسوم كمركية إضافية يجعلهم غير محبذين لفكرة الاستثمار في العراق.

ويوضح: ان مبدأ فرض رسوم كمركية لحماية المنتجات الوطنية والمحافظة على السوق المحلية من تأثيرات الاقتصاد العالمي ليست بالفكرة غير الجيدة الا انها ليست في الوقت المناسب،ومع التصريحات التي يطلقها السياسيون في الدولة في السير الحثيث نحو اقتصاد السوق وتقليل الاعتماد على الدولة في تامين موارد الميزانية المالية،بل من المفروض ان تكون هناك مقترحات لتشريع يضع الخطوط العريضة لاعتماد رسوم كمركية متوازنة مع الظرف الحالي الذي يمر به الاقتصاد العراقي،وذلك من اجل تحقيق التوازن في جميع القطاعات ومواكبة اقتصاديات الدول المتطورة في العالم.

ومن الجدير ذكره هنا ان مجلس الرئاسة كان قد صادق على قانون جديد للتعرفة الكمركية في شهر شباط الماضي الذي يتكون من ١١ مادة والذي سيبدأ تنفيذه خلال الشهر الحالي بعد إصدار وزير المالية التعليمات الخاصة بتسهيل العمل به.

الاقتصادي | العدد (1798) السنة السابعة - الثلاثاء (18) آيار 2010

النتائج الاقتصادية لموازنة ٢٠١٠ الاتحادية

د.محسن علي حسن

يرتبط تطور نظام الموازنة بصورة مباشرة بتطور النظام السياسي .وفي جميع الأنظمة الديمقراطية تُعد الموازنة أداة مهمة بيد البرلمان للإشراف على أعمال الحكومة . وعادة ما تلجأ المعارضة إلى استعمال الموازنة عند عرضها على البرلمان كسلاح ضد الحكومة، بيد ان دور البرلمانٍ في عملية الموازنة ليس سهلاً.إذ من حقه استخدام مناقشات الموازنة وصلاحيات الرقابة الممنوحة الى لجانه المتخصصة لغرض تحدي سياسة الحكومة، الا انه قد يخفق في ذلك في بعض الحالات .فقد خصص البرلمان الجزء الأكبر من جلساته للنظر في موازنة2010 لمناقشة التفاصيل والإجراءات غير المهمة وعدم اعطاء المسائل المهمة الاهتمام الكافي.كما انه أجاز الموازنة التي تتضمن تخفيضات مهمة في الضرائب وفي الوقت نفسه صادق على قانون التعريفة الكمركية الذي يتضمن زيادات كبيرة في الرسوم الكمركية .

ويبدو ان الحكومة كانت مرتاحة من نجاحها في تمرير القانونين من دون تعديلات أساسية خلال مناقشات البرلمان .وفي الحقيقة كان للبعض من أعضاء مجلس النواب اراء مختلفة عن الحكومة في بعض نواحي الموازنة، لكن هناك البعض الاخر ممن يتبنون مواقف غير برلمانية او ممن ينتقدون سياسة الحكومة بمناسبة ومن دون مناسبة . وقد مارس البعض الآخر سياسة التحزب والدهماوية . وكل ذلك ربما كان له الاثر في تأخير المصادقة على الموازنة في الموعد المحدد . علاوة على ذلك ،كان هناك عدد من الكتل البرلمانية قد مارست ضغوطاً كبيرة بهدف التصويت على اساس الصفقة الأمر الذي قاد الى تعقيد مناخ المناقشات ،خاصة حينما كانت الاكثرية من مؤيدي الحكومة تنظر الى هؤلاء باعتبارهم مجرد مثيري متاعب وليسوا سياسيين يفترض فيهم ان يتحلوا بالمسؤولية الوطنية .

ورغم ان موازنة ٢٠١٠ اخذت بعين الاعتبار تكييف النفقات في ضوء احتياجات البلاد الآنية وقدرة الدوائر الايرادية الا انها استندت بشكل عام الى عوامل سياسية .ففي الوقت الذي كان مجلس النواب مشغولاً في مناقشة موازنة ٢٠١٠ كان العراق يستعد لمواجهة تغيرات في تداول السلطة ما بين القوى السياسية المتنافسة .وفي مثل هذا الظرف كان لابد للحكومة قبل الانتخابات ان تغالي في تقرير حجم العجز في الموازنة من دون الاكتراث بان ذلك سوف يخلف تركة ثقيلة من الدين العام للحكومة التي ستعقبها .فقد كان تقليل العجز لاعتبارات اقتصادية يستدعي زيادة الضرائب او تخفيض النفقات او كليهما ، لكن يبدو ان الحكومة فضلت الانتظار الى ما بعد الانتخابات .

ومعروف ان الموازنة تتضمن ارقاماً تخمينية للنفقات والايرادات الا انها في حقيقة الامر تعكس الفلسفة السياسية للحكومة ونواياها في ادارة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية . ولاول مرة وبعد عقود عدة تقوم الحكومة بوضع فلسفتها السياسية بشكل ستراتيجية قصيرة ومتوسطة الاجل للموازنة العامة . اذ يمكن النظر الى ستراتيجية السنوات ٢٠٠٩-٢٠١٢ على انها برنامج متعدد الاغراض او خطة مالية سنوية تخدم طائفة منوعة من الاغراض وبالتالي فانها التعبير المركزي عن عملية تخصيص المصادر المحدودة ما بين الاحتياجات المتنافسة . وتركزهذه الستراتيجية على تخفيض العجز بالموازنة عام ٢٠١٠ بنسبة ٥٢٪ عن مستواه الذي كان عليه عام ٢٠٠٩ الى ان تبلغ نسبة التخفيض ٩٠٪ في نهاية الفترة . وقد استندت التقديرات في هذه الستراتيجية على النفقات المخططة لعام ٢٠٠٩وليس الفعلية . كما انها بنيت على افتراضات مثيرة للجدل . كما يلاحظ ان الاهداف التي وضعت في ضوئها الستراتيجية هي الاهداف نفسها التي اعدت على اساسها موازنة ٢٠١٠ وموازنات السنوات التي سبقتها دونما تغيير مهم . وتتلخص تلك الاهداف بما يلي:

١- تحقيق الامن والاستقرار وفرض القانون.

٢- اشباع الحاجات الاساسية للمواطنين .

٣- زيادة الاستثمار في رأس المال البشري.

٤- التركيز على اعمار البنية التحتية .

٥- الاسهام في معالجة البطالة.

ومن المتوقع ان تتوفق الحكومة في انجاز بعض هذه الاهداف كتعزيز قدرات الدفاع والامن الداخلي وتخفيض البطالة عن طريق رفع مستويات تنفيذ المشاريع .ومع ذلك فان العمليات المالية في ٢٠١٠ ستكون لها اثار على الطلب المحلي وعلى المجملات النقدية ينبغي مواجهتها. ويتناول هذا التقرير وصفا لبعض تلك الاثار من خلال تحليل النفقات حسب بنودها الرئيسة والإيرادات ومصادرها الرئيسة والعجز المتوقع في موازنة ٢٠١٠.

١- المجموع العام للنفقات والايرادات

بلغت النفقات المخططة في موازنة ٢٠١٠ما مجموعه(٨٤،٦) ترليون دينار بزيادة قدرها (١٥،٤) ترليون دينار عن مستواها في عام ٢٠٠٩،اي بنسبة نمو قدرها (٢٢٪). ومن خلال تتبع سلسلة الارقام القياسية للاسعار الصادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء يمكن التوقع بان ضغوط التضخم لن يكون لها تأثير كبيرعلى النفقات قياساً بالسنوات السابقة التي شهدت معدلات تضخم عالية نسبياً.كما ان حجم الحكومة من المتوقع ان يبلغ (٧٠٪) من الناتج المحلي الاجمالي لكون نسبة النمو في النفقات العامة ربما تكون اسرع من نسبة النمو الاقتصادي . وتؤشر هذه النتيجة مدى هيمنة القطاع العام على الاقتصاد الوطني وضعف مساهمة القطاع الخاص . اما الايرادات المخططة فقد بلغت (٦١،٧) ترليون دينار بزيادة قدرها(١١،٣) ترليون دينار عن مستواها في عام ٢٠٠٩ ، اي بنسبة نمو بلغت (٢٣٪) ،ويعود ذلك الى الزيادة المتوقع حصولها في ايرادات النفط المصدر . ونظراً الى ان الزيادة في النفقات شملت معظم البنود وان التخفيض في الايرادات المحلية شمل معظم المصادر ، لذا من المتوقع ان يكون صافي الاثر التوسعي على عرض النقد كبيراً كنسبة من الدخل القومي .

العجز في موازنة ٢٠١٠

رغم ارتفاع نسبة النمو في الايرادات مقارنة مع النفقات الا ان الموازنة تضمنت عجزا مالياً مقداره (٢٢،٩) ترليون دينار بنسبة زيادة بلغت (٢٢٪) عن عام ٢٠٠٩ وهذا بالضبط عكس ما جاء في ستراتيجية الموازنة التي سبق ذكرها.ومما يلفت النظر ان موازنات السنوات الأربع الأخيرة قد اعدت هي الأخرى بعجز الا انها في النهاية حققت فوائض، الأمر الذي يستدعي اتخاذ اجراءات جدية لتحسين اساليب اعداد الموازنة. وربما تنتج موازنة هذا العام أيضاً عن فائض بدلاً من العجز ، اولاً بسبب المغالاة في تقدير النفقات وتدني نسب الصرف على المشاريع الاستثمارية وثانيا التحفظ في تقدير الايرادات. فمن ناحية ان الايرادات المحلية خاصة الضرائب المباشرة وغير المباشرة لم يكن تقديرها متوافقا مع التحسن المتوقع في اداء الاقتصاد العراقي وبالأخص بعد تشريع قوانين اقتصادية مهمة كقانون التعريفة الكمركية وقانون حماية المنتجات الوطنية وغيرها . علاوة على ذلك ان الدوائر الايرادية في العادة تبخس تقديراتها اما تجنباً للمسؤولية او للحصول على الحوافز.

ومن الناحية الاخرى لم تأخذ تقديرات الايرادات النفطية بنظر الحسبان انتعاش الأسواق العالمية وانحسار الأزمة الاقتصادية وانعكاس ذلك على زيادة الطلب العالمي على النفط الخام وبالتالي ارتفاع أسعاره. اذ تشير المعلومات الصادرة عن المنظمات الاقتصادية الدولية ان اسعار النفط بدأت ترتفع منذ منتصف ٢٠٠٩ من ٧٢ دولاراً للبرميل الى ٧٥دولار للبرميل ثم استمرت بالارتفاع منذ بداية ٢٠١٠وربما تصل الى اكثر من ٨٠ دولاراً للبرميل في حزيران من هذا العام .لذلك فأن هذه المؤشرات لو اخذت بنظر الحسبان مع إعادة النظر بتقديرات الايرادات الضريبية فان العجزفي هذا العام ربما لا يتجاوز عتبة (٩) ترليون دينار، اي اقل من ٥٠٪ من مستواه لعام ٢٠٠٩ . اضافة الى ذلك ربما تواجه تقديرات حجم العجز تعديلات اذا استأنف البنك المركزي العراقي سياسته في تحسين قيمة الدينار العراقي. اما بالنسبة لطرق تمويل العجز فان قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (١٠) لسنة ٢٠١٠ نص على تغطيته من مصادر خارجية وداخلية . فقد خول القانون وزير المالية صلاح الاقتراض من صندوق النقد الدولي بحدود (٤،٥)مليارد ولار ومن البنك الدولي بحدود ملياري دينار وباستخدام حقوق السحب الخاصة بحدود (١،٨)مليار دولار. اما المصادر الداخلية لتمويل العجز

بلغت النفقات المخططة في موازنة ٢٠١٠ما مجموعه(٨٤،٦) ترليون دينار بزيادة قدرها (١٥،٤) ترليون دينار عن مستواها في عام ٢٠٠٩،اي بنسبة نمو قدرها (٢٢٪) . ومن خلال تتبع سلسلة الارقام القياسية للاسعار الصادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء يمكن التوقع بان ضغوط التضخم لن يكون لها تأثير كبير على النفقات قياساً بالسنوات السابقة التي شهدت معدلات تضخم عالية نسبيا .

فتقتصر على الاقتراض الداخلي والمبالغ النقدية المدورة من موازنة عام ٢٠٠٩ ولم تحدد وثائق الموازنة مقدار المبالغ المتوقع الحصول عليها من هذه المصادر.وربما يكون هناك تخوف من تأثير هذه الأساليب في تغطية العجز على ارتفاع حجم خدمة الديون وتقليص قدرة العراق على تسديد فاتورة الاستيرادات . وقد ينتج عن ذلك أيضاً اثر توسعي على عرض النقد الذي هو أصلاً يؤلف نسبة كبيرة من الدخل القومي . ومن هنا لابد من التأكيد على ضرورة التنسيق مع البنك المركزي بهدف امتصاص الأثر التوسعي والسيطرة على القاعدة النقدية وبالتالي تخفيف الضغوط التضخمية وتكييف اسعار الفائدة تبعاً لذلك . ومع ذلك اذا كان أسلوب تغطية العجز لا يخلق صعوبات في ميزان المدفوعات فان هذه السياسة ربما تدل على اتجاه صحيح. وعلى سبيل المقارنة تواجه الدول المتقدمة نفسها عجزاً مالياً يصل الى ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي كمعدل عام، منها بريطانيا ١٢٪مقارنة مع زهاء ١٤٪ في العراق.

٣- توزيع النفقات حسب أغراضها

تتوزع النفقات العامة في موازنة ٢٠١٠ على قسمين : النفقات التشغيلية التي تتكون في معظمها من نفقات جارية ونسبة قليلة من نفقات رأسمالية كونها تغطي كلف شراء موجودات ثابتة تحتاجها الدوائر الحكومية لتمشية اعمالها كوسائط النقل .وتؤلف هذه النفقات (٧٢٪)من مجموع النفقات . اما القسم الثاني فيحتوي على النفقات الاستثمارية التي لها الاثر الكبير في تسريع النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة وتشكل نسبة (٢٨٪)من النفقات .وفي ما يلي ملخص بتحليل هذين النوعين من النفقات:

٣-١ النفقات التشغيلية

تحتوي هذه النفقات على انواع تتباين من حيث اثارها الاقتصادية والاجتماعية . فالنفقات التي لها اثر مباشر على الطلب المحلي هي الاجور والرواتب المدفوعة للعاملين بدوائر الحكومة من مدنيين وعسكريين ،وشراء السلع والخدمات التي تحتاجها تلك الدوائر في تمشية اعمالها بضمنها تكاليف صيانة الموجودات الثابتة وشراء الموجودات غير المالية . وتؤلف هذه النفقات (٧٠٪) من النفقات التشغيلية وهي لا تختلف كثيرا عن مستواها في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ اما النوع الثاني فهو النفقات التحويلية التي تشمل رواتب ومكافآت التقاعد والمنح والاعانات والفوائد المدفوعة عن القروض الداخلية وتبلغ حصة هذا النوع (٣٠٪)من مجموع النفقات التشغيلية وتكاد تكون هذه النسبة مقاربة الى حد ما مع ما كانت عليه في موازنة عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

وجدير بالاشارة الى ان مستوى المدفوعات التحويلية في البلدان المتقدمة التي تدعى (بدول الرفاهية) هو اعلى بكثير من مستواها في موازنة ٢٠١٠ العراقية.

ويلاحظ من الجداول الملحقة بقانون الموازنة لعام ٢٠١٠ ان فقرة الرواتب تزيد بنسبة (٩٪) عن عام ٢٠٠٩. ويبدو ان الدخل الحقيقي للعاملين في القطاع الحكومي يتوقع ان يكون موجباً اذا ما واصل البنك المركزي سياسته تجاه السيطرة على معدلات التضخم . كما ان استحداث ما يقارب (١١٥) الف وظيفة في هذا القطاع كما نص عليها القانون المذكور لن يزيد من الضغوط على الاسعار المحلية. وقد شملت الزيادة في النفقات التشغيلية عدداً من الفقرات الرئيسة الاخرى: شراء السلع والخدمات (٢٥٪) ، الفوائد المدفوعة عن الدين العام (٥٦٪) ، المنح (٢٢٪) ، شراء الموجودات غير المالية (٦٥٪) ، مدفوعات التقاعد (٢٥٪) . اما التخفيض فقد شمل كلاً من الاعانات (١٣٪) ، المنافع الاجتماعية بضمنها البطاقة التموينية (١٠٪) . ورغم اهمية هذه التغيرات في المكونات الرئيسة للنفقات التشغيلية واثارها الاقتصادية والاجتماعية الا ان وثائق الموازنة تخلو من الإيضاحات الكافية لمثل هذه التغيرات. وإضافة الى التفاوت في نسب النمو للمكونات الرئيسة للنفقات التشغيلية مارة الذكر هناك تفاوت أيضا في الاهميات النسبية لهذه المكونات . ففي موازنة ٢٠١٠ تؤلف فقرة الاجور والرواتب (٣٨٪) من النفقات التشغيلية لكنها تبلغ (٢٧٪) من المجموع العام للنفقات وهي نسبة تقارب مثيلاتها في كثير من البلدان. وهذه النسبة مهمة جدا ينبغي الحفاظ عليها في ظل الظروف الراهنة . اما الانفاق على شراء السلع والخدمات فيشكل نسبة (١٨٪) ، ومصروفات التقاعد (٩٪) ، والمنافع الاجتماعية (٨٪) ، والبطاقة التموينية (٦٪) من مجموع النفقات التشغيلية . أما بالنسبة لتوزيع الفقات العامة بين الوظائف الرئيسة فأن وثائق الموازنة لا تعرضه بشكل منفصل وواضح حسب ما ينص عليه قانون الادارة المالية لما له من اهمية في فهم اولويات السياسة المالية في ما يتعلق بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية . ومع ذلك ،وفي محاولة لتجميع تخصيصات الوزارات القطاعية المتجانسة يمكن تحليل حجم كل وظيفة ولو بشكل تقريبي . اذ ياتي قطاع الدفاع والامن بالمرتبة الاولى كما هو الحال في الموازنات السابقة حيث تبلغ حصته(١٦٪) من مجموع نفقات الموازنة لعام ٢٠١٠ بشقيها التشغيلي والاستثماري مقارنة مع نسبة لاتقل عن (٣٠٪) في معظم الموازنات منذ تاسيس الدولة العراقية الحديثة وحتى عام ٢٠٠٣ . اما تخصيصات وزارة الصحة (والتي لاتمثل جميع تخصيصات القطاع الصحي) فقد بلغت حصتها (٧٪) ، وقطاع التعليم (وزارتي التعليم العالي والتربية) (١٠٪) ، وزارة الكهرباء (٨٪) ، وزارة النفط (٥٪) ، وزارة الصناعة (٠,٨٪) ، وزارة النقل(٠,٨٪) ، والقطاع الزراعي (وزارتا الزراعة والموارد المائية) (٣٪) .

٣-٢ النفقات الاستثمارية

أولت موازنة ٢٠٠٩ اهتماماً خاصاً للنفقات الاستثمارية المخصصة لقطاع النفط . اما في موازنة ٢٠١٠ فان قطاع الكهرباء حظي بالعناية المطلوبة حيث تم تخصيص نسبة (١٨٪) من النفقات الاستثمارية لتطوير مشاريع هذا القطاع لما له من اهمية فائقة في تنشيط الاقتصاد الوطني . اما قطاع النفط فرغم زيادة تخصيصاته بنسبة (١٩٪) الا ان نسبة مساهمته انخفضت من (١٧٪) في موازنة ٢٠٠٩ الى (١٣٪) في موازنة ٢٠١٠. وقد احتفظت التخصيصات الموجهة نحو مشاريع الوزارات بضمنها اقليم كردستان بحصة الاسد حيث بلغت (٥٧٪) مقارنة مع (٥٥٪) في موازنة ٢٠٠٩، بينما بلغت حصة مشاريع تنمية واعمار الاقاليم والمحافظات بما فيها اقليم كردستان (١٢٪) مقارنة مع (١٩٪) في موازنة ٢٠٠٩ مع اشتراط ان يكون حجم التخصيصات موزعاً بشكل يتناسب مع عدد السكان ودرجة الحرمان وهو امر كان ولا يزال يواجه بعض الصعوبات في التطبيق. ومما يلفت النظر ان التخصيصات الاستثمارية سواء في موازنة هذا العام او في الموازنات السابقة عادة ما تتحدد بالايرادات فقط بينما لا تحظى العوائق والاختناقات التي تعترض سبيل التنفيذ بالاهتمام اللازم مثل النقص في المهارات الادارية والفنية ونظام النقل ونظام الاستيراد والعقود والبنية التحتية وغير ذلك، وربما تكون نسب التنفيذ المتدنية في معظم المشاريع الاستثمارية امثلة واضحة على تلك العوائق .

بالرغم من اهمية الموازنة في تحفيز الطلب الكلي الا انها في الواقع لا تستخدم بشكل فعال في الاستقرار الاقتصادي الذي تلعب السياسة النقدية دوراً محورياً في تحقيقه. فحينما تتوجه السياسة النقدية نحو الاستقرار (تحقيق معدل تضخم واطئ ومستقر) تسهم أيضاً في استقرار الطلب الكلي والناتج الكلي.

٤. تقدير الايرادات ومصادرها الرئيسة

كانت الايرادات النفطية ولا زالت ومنذ عقود طوال تؤلف القسم الاكبر من مجموع ايرادات الموازنة حيث تبلغ نسبتها (٩١٪) من مجموع الايرادات في موازنة ٢٠١٠ مقارنة مع (٨٦٪) في موازنة عام ٢٠٠٩ . ومن المتوقع ان تحصل الحكومة على ايرادات من تصدير النفط الخام مقدارها(٥٦،١) ترليون دينار محتسبة على اساس تصدير ما يعادل (٢،١٥٠) مليون برميل يوميا بسعر (٦٢،٥) دولار للبرميل الواحد وبسعر صرف يعادل (١١٧٠) ديناراً للدولار الواحد. وتزيد هذه الايرادات بمقدار (١٣) ترليون دينار عن مستواها في موازنة ٢٠٠٩ ، اي بنسبة ٣٠٪ . ومن الواضح ان هذه التقديرات بحاجة الى فحص متأن ، اولاً لا يوجد ما يشير الى ان البنك المركزي العراقي سوف يستمر على تثبيت سعر الصرف طوال اشهر عام ٢٠١٠ حسب ما ورد باستراتيجية الموازنة، وثانياً وحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية من المتوقع ان يرتفع الطلب العالمي على النفط الخام من(٨٣،٢) مليون برميل يومياً الى (٨٤،٦) مليون برميل يومياً بدءاً من عام ٢٠٠٩ فصاعداً . ونتيجة لذلك فأن اسعار النفط من المتوقع ان ترتفع الى اكثر من (٧٥-٨٠) دولاراً للبرميل، وبالتالي فأن الافتراضات التي استندت اليها تقديرات الايرادات النفطية لعام ٢٠١٠ هي افتراضات مشكوك في دقتها.

اما المصدر الاخر من مصادر الايرادات العامة فهي الايرادات غير النفطية والتي تؤلف (٩٪) من مجموع الايرادات في موازنة ٢٠١٠ مقارنة مع (١٥٪) في موازنة ٢٠٠٩ برغم السياسات المعلنة للحكومة بضرورة تنويع مصادر الايرادات وعدم الاعتماد كثيراً على ايرادات النفط المصدر والتي تتعرض للتذبذب بفعل الصدمات الخارجية .والجدير بالملاحظة ان معظم مصادر الايرادات غير النفطية قد تم تخفيضها في موازنة ٢٠١٠: ايرادات المكس (٨٨٪)،رسوم الخدمات الحكومية (٢٢٪)،المبالغ المنقولة من الشركات العامة (٣٢٪)، ودخل الفوائد على القروض (٤٨٪). كما شمل التخفيض جميع ايرادات الهيئة العامة للضرائب: ضريبة الدخل على الافراد (٣١٪)،الضريبة على ارباح الشركات (٤٩٪)،والضريبة على رواتب العاملين في قطاع الحكومة (٣١٪). وبرغم صدور قانون التعريفة الكمركية هذا العام الذي يتوقع ان يرفع ايرادات الهيئة العامة للكمارك بما لا يقل عن(١٥٪) كمتوسط الا ان الايرادات المخططة للرسوم الكمركية في موازنة ٢٠١٠قدرت بمستواها نفسه في موازنة ٢٠٠٩. وعلى العموم فان حصة الايرادات الضريبية من مجموع الايرادات تم تخفيضها من (٢،٩٪)في موازنة ٢٠٠٩ الى (١،٨٪)في موازنة ٢٠١٠. ونظراً للتحسن النسبي في النشاط الاقتصادي من خلال مؤشرات الحسابات القومية فمن المفترض ان ينعكس ذلك تلقائياً على زيادة الايرادات المتوقع استحصالها من الضرائب والرسوم الحكومية . وربما تسهم الجهود المبذولة لتحسين اداء الدوائر الايرادية في زيادة ايراداتها أيضاً، علماً بان الوثائق المرفقة بالقانون لا تساعد على معرفة الاسس والمبررات التي استندت اليها وزارة المالية في تخطيط ايرادات الضرائب والرسوم لهذا العام .وربما يكون المبرر سياسياً وهذا امر عادي في مثل هذا الظرف الذي شهد الانتخابات البرلمانية العامة.

يتضح مما ورد اعلاه ان الحكومة ، اية حكومة ،لا تتمكن من تنفيذ سياستها الاقتصادية بنجاح ان لم تكن موازنتها مبنية على تقديرات وتوقعات دقيقة. فالموازنة تعني اي تغير في النفقات والايرادات يستهدف التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي .وسواء كانت الموازنة متوازنة او اعدت بعجزاو فائض فيجب ان تتحدد باحتياجات الاقتصاد ككل وليس وفقا لاعتبارات محاسبية ضيقة . والحكومة يجب ان تكون مسؤولة عن ضمان مستوى عال ومستقر للاستخدام . وهذه المسؤولية تنفذ بصورة اساسية من خلال التفاعل بين السياستين المالية والنقدية . فالسياسة المالية تسهم في تحفيز الطلب الكلي عن طريق زيادة حصة مجموع النفقات في الناتج المحلي الاجمالي لرفع مستوى النمو الفعلي للاقتصاد وعن طريق زيادة حصة النفقات الاستثمارية التي تؤدي الى رفع مستوى النمو الاستيعابي (المرغوب)للاقتصاد. وكان لابد لانجاز هذا الهدف والاولويات السياسية الاخرى من اصدار موازنة ٢٠١٠بعجز كبير .وفي اية محاولة للسيطرة على العجز المالي يجب التركيز على رقابة النفقات عن طريق تشريع قواعد وحدود تتعلق بمعدل نموها ومستوى الانفاق كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي على ان تكون هذه القواعد دائمية وتغطي جميع مكونات القطاع العام وليس الحكومة المركزية فقط. اضافة الى وضع حد على حصة الايرادات النفطية التي يجوز للحكومة استعمالها سنوياً. كذلك من الضروري ربط اهداف الموازنة السنوية مع اهداف الامد المتوسط والتقيد بها وان تكون لها القدرة على التكهن ومرتكزة على ستراتيجية الامد الطويل . وعلى كل حال فان تطبيق وتبني مثل هذه الشروط على المستوى الوطني يساعد على تعزيز مصداقية السياسة المالية مع اثار ايجابية على المناخ الاقتصادي .

وبالرغم من اهمية الموازنة في تحفيز الطلب الكلي الا انها في الواقع لا تستخدم بشكل فعال في الاستقرار الاقتصادي الذي تلعب السياسة النقدية دوراً محورياً في تحقيقه. فحينما تتوجه السياسة النقدية نحو الاستقرار (تحقيق معدل تضخم واطئ ومستقر) تسهم أيضاً في استقرار الطلب الكلي والناتج الكلي . وعلى مدى السنوات الاخيرة كان هدف التضخم وسعر الصرف المستقر هو المرتكز الاسمي للاقتصاد العراقي وربما يكون هذا خاصية ثابتة في التطورات الاقتصادية في المستقبل المنظور. ولهذه السياسة مضامين تتعلق بشروط الائتمان والتي تؤثر بدرجة ما على كلف رأس المال والعمل .فالتضخم المنخفض هو الهدف وسعر الفائدة هي الاداة . وبينما يرتبط قرار الانفاق الاستثماري بعلاقة عكسية مع اسعار الفائدة (إضافة لعوامل أخرى كعنصر التوقعات) فان هذه الاسعار ينبغي تكييفها مع التغيرات في معدلات التضخم ايضا. ومن الناحية الاخرى ، اي زيادة في كلف العمل ربما تحفز الزيادة في سعر الفائدة لكي تتجنب التضخم العالي. وفي ظل سياسة سعر الصرف المعوّم وعدم تغيير اسعار الفائدة فان اي زيادة في الاجور والرواتب ربما تترجم الى زيادة قد تكون مماثلة في تضخم الا سعار ما لم تستند هذه الزيادة الى ارتفاع في القيمة المضافة اي انتاجية العمل وبالتالي لابد من تكييف سعر الفائدة تبعاً لذلك .فأولاسعر الفائدة الاسمي ينبغي زيادته لصيانة سعر الفائدة الحقيقي ،وثانياً سعر الفائدة الحقيقي ينبغي زيادته أيضاً لكي يمنع التضخم من التسارع.

الاقتصادي | العدد (1798) السنة السابعة - الثلاثاء (18) آيار 2010

رئيس هيئة الاوراق المالية: نسعى الى مواكبة استخدام التقنية الحديثة وتعزيز مبدأ الافصاح والشفافية في السوق

حاوره / قيس عيدان

شهدت المؤسسات المالية بعد عام 2003 تطوراً وتغييراً ملموساً باتجاه الانتقال التدريجي الى فضاءات اقتصاد السوق الذي يتطلب وجود بورصات لتداول الاوراق المالية تعد مؤشراً حقيقياً على التطور او التراجع الاقتصادي للقطاعات كافة. ولعل وجود بورصة عراقية بدأت بداية خجولة نمت وتطورت تدريجياً ودخلت عالم التداول الالكتروني تعد من المؤشرات الحقيقية للمسارات الصحيحة للاقتصاد الوطني الذي مازال مكبلاً بالعديد من الاختلالات الهيكيلية والبنيوية.

(المدى الاقتصادي) اتجهت الى رئيس هيئة الاوراق المالية تلك المؤسسة الحكومية التي تشرف وتنظم عمل سوق العراق للاوراق المالية وحاورت رئيسها الاقتصادي عبد الرزاق السعدي عبر الحوار الآتي :

× ما طبيعة عمل هيئة الاوراق المالية؟

. تلبية للتغيرات المهمة في النظام الاقتصادي الذي يعد ضرورياً لتحسين الأحوال المعيشية وإيجاد فرص للعمالة وذلك من خلال الانتقال التدريجي من الاقتصاد المركزي غير الشفاف إلى اقتصاد السوق الحر برزت الحاجة لإنشاء هيئة الأوراق المالية ، فقد تم تأسيس هيئة الأوراق المالية العراقية بموجب قانون الاوراق المالية رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠٤ وهو قانون مؤقت والهيئة جهة حكومية مستقلة ولها شخصية قانونية وتتكون من خمسة أعضاء و تلتزم الهيئة بتقديم تقاريرها إلى رئيس السلطة التنفيذية وتكون سجلاتها وحساباتها خاضعة للتدقيق من قبل ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة ، وتعتمد الهيئة على التمويل المتحقق من تنفيذ أعمالها وفق الضوابط القانونية ، كما تقوم الهيئة بتأمين سوق عادل وشفاف ضمن اقتصاد السوق الحر .

وهناك مهام وواجبات تعمل الهيئة من خلالها في الوقت الحاضر على المراقبة والإشراف على السندات وأسواق الأوراق المالية لتطبيق القانون والموافقة على قواعد السوق للأوراق المالية ، إضافة إلى وضع قواعد الاكتتاب للأسهم والسندات شريطة أن تكون وفق قانون الشركات ،

كما للهيئة الحق بالموافقة على التداول خارج السوق وتحديد قواعد تعريفية بخصوص التسعير الشفاف لإيقاف التداول مع أي شركة مساهمة عند إخفاقها بالالتزام بقواعد السوق و للهيئة الحق بدراسة المعلومات المطلوبة وفق القانون وإقرار قواعد الأسواق المالية كما انها تعمل على مراقبة الحصص لمالكي الأسهم المؤثرة في الشركات المدرجة في السوق وحماية الأقلية من المالكين والمصادقة على الحسابات النهائية لأسواق الأوراق المالية والتقارير السنوية.بمراجعة الإجراءات والموافقة أو عدمها بما تراه ضروريا وبموجب أشعار وفرصة للتعليق لدعم أو إلغاء الوسائل المنظمة والقواعد الأخرى لأسواق الأوراق المالية والإيداع بموجب القانون .

وهنا اود الاشارة الى القانون الذي يعمل به الآن ، ونحن لدينا الان مسودة قانون جديد وهو الان في مجلس شورى الدولة لوضع اللمسات الاخيرة لغرض الموافقة عليه ومن ثم رفعه إلى الحكومة بغية إرساله إلى البرلمان ليأخذ طريقه في التشريع .

× ما الآليات التي ترتب عملكم مع سوق العراق للاوراق المالية؟

. لهيئة الأوراق المالية وفق القانون الاشراف والمراقبة على جميع نشاطات السوق من خلال مركز الإيداع وعملية التحويل والوسطاء المخولين وكشف ذمم الوسطاء كذلك الاحتفاظ بالسجلات وإعداد التقارير المتعلقة بأوضاعهم المالية وأعمالهم الخاصة بمعاملات التداول وحسب ما تعتبره الهيئة ضروريا لتنفيذ إحكام القانون ، وكذلك تفتيش عمليات السوق وقد يمتد إلى مراقبة الوسطاء ومكاتبهم ومكاتب الوساطة في البنوك ومراقبة ملاك موظفيهم وسجلاتهم المتعلقة بذلك ، كما للهيئة الحق في إصدار مذكرات الاستدعاء للوثائق والشهود و تفتيش عمليات الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية والعمل على إصدار قواعد لغرض الكشف عن المعلومات والتقارير المطلوب توفرها للجمهور ، إضافة إلى مراجعة المعلومات والتقارير المقدمة من قبل الشركات وطلب مراجعة تلك المعلومات والتقارير عند ما تكون المعلومات المقدمة غير متكاملة أو كاذبة أو مضللة أو مخالفة لقانون الشركات أو قانون الأوراق المالية أو غيرها من القوانين ، كما للهيئة الصلاحية في إصدار قواعد تتعلق بالكشف عن

إن اى عملية جذب لاستثمارت داخل البلاد يجب ان توفر مناخاً متكاملاً بهذا الخصوص من خلال التشريعات القانونية وحماية اموال المستثمر وحرية انتقال المال وهذه وفرها قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتسعى الحكومة من خلال اللقاءات المباشرة مع المستثمرين الى تذليل المعوقات التي تواجه عملهم ، حيث نجد بين الحين والآخر مراجعات لبعض القوانين والتعليمات سعياً لجعلها تتسق مع التطور الحاصل في بلدان العالم .

نحن نمتلك معلومات عن أي جزئية في أي عقد ينفذ وبأي طريقة كانت ونحقق دائماً في تلك العقود بل نراقب عن كثب جميع العقود المنفذة والارتفاع الحاصل في الأسهم السرية والتحقق عن أسباب هذا الارتفاع ونحن على تواصل مع إدارة السوق بهذا الخصوص.

المتلكات الرئيسة وكذلك الخاصة باقتناء مجموعات شهادات الاستثمار أو السندات النافذة والعمل على إصدار قواعد تتعلق بنشاطات إدارة الاستثمارات والاستشارات والعمل على تنفيذ قانون الأوراق المالية وأية قواعد معتمدة بموجب قانون الهيئة وأية قواعد لأسواق الأوراق المالية أو مركز الإيداع والتحويل واتخاذ الإجراءات الانضباطية المناسبة ضد أي شخص معنوي أو طبيعي ينتهك هذا القانون أو القواعد الصادرة من الهيئة .

× ما خطط الهيئة خلال الفترتين الماضية والحالية؟

كانت خطط الهيئة خلال الفترتين الماضية والحالية التي عملت بجهود شخصية من قبل العاملين في سوق العراق ، حيث اثمن تلك الجهود إضافة الى الكوادر الاخرى التي ساعدت الهيئة سواء من العراقيين أو غيرهم حيث نرى الان التداول الالكتروني قد دخل العمل الفعلي في جميع جلسات السوق بعد ان كان العمل بالسبورة وقلم الماجك على وفق التداول اليدوي وعملية البيع والشراء تتم بكتابة الورق في حين نرى الان ان جميع العقود تتم عبر شاشات الكترونية إضافة الى وجود مواقع الكترونية للسوق والهيئة تعلن جميع البيانات الخاصة بالعقود او الجلسات او القرارات وبامكان الجميع الاطلاع عليها ، وهذا شيء غير طبيعي في ظرف كانت بغداد تعيش في وضع أمني مرتبك كان من الطبيعي ان يلقي بظلاله على عمل السوق المالية ، فضلا عن امور كثيرة فالنظام الذي يعمل به الآن في السوق هو نفسه الذى يعمل فيه سوق دبي إضافة الى التطور الحاصل في أداء عمل الكوادر البشرية التي تم تدريب العشرات منهم خارج البلاد .

×هل ان مسارات السوق تتجه الى جذب الاستثمارات داخل العراق؟

إن اي عملية جذب لاستثمارت داخل البلاد يجب ان توفر مناخاً متكاملاً بهذا الخصوص من خلال التشريعات القانونية وحماية اموال المستثمر وحرية انتقال المال وهذه وفرها قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتسعى الحكومة ومن خلال اللقاءات المباشرة مع المستثمرين الى تذليل المعوقات التي تواجه عملهم ، حيث نجد بين الحين والآخر مراجعات لبعض القوانين والتعليمات سعياً لجعلها تتسق مع التطور الحاصل في بلدان العالم ، حيث بدأ العديد من دول العالم اعتماد قوانين دولية في هذا الخصوص ونحن هنا كهيئة نقوم بإعداد مسودة جديدة لقانون الهيئة وهو الان في وضع اللمسات الاخيرة والذي من المؤمل أن يأخذ مساره نحو التشريع من خلال رفعه الى مجلس الوزراء وثم الى البرلمان لغرض سن هذا القانون .

واما عن جذب المستثمرين نحو السوق نرى هناك إقبالاً شديداً من قبل اصحاب رؤوس الأموال سواء كانوا عرباً أم أجانب لغرض الاستثمار في الاسهم وهذا مايحصل الان اذ توجد عقود لغير العراقيين تنفذ من خلال بيع او شراء الاسهم في جلسات سوق العراق للاوراق المالية الذي يعمل بمعدل خمس جلسات في الأسبوع، اذ بلغ حجم التداول لغير العراقيين ربع حجم التداول للجلسة في الوقت الحاضر .

× كيف تنظرون الى تقدم تداولات أسهم قطاع المصارف على بقية القطاعات؟

. السوق الذي يعمل الآن هو سوق حر والعمل به من اجل الربحية وهذا امر طبيعي وهناك قطاعات غير ربحية مدرجة في السوق ومن الطبيعي جدا أن نرى إقبال المستثمرين على تداول تلك القطاعات الربحية ، حيث نرى مابين الحين والآخر تقدم قطاع على آخر، والمستثمر في الأسهم يريد الربح وهذا حق طبيعي كذلك من يمتلك كميات كبيرة من الأسهم أو من له القدرة على البيع والشراء في الاسهم جميعا يطمحون للربح والقطاع المصرفي ومنذ فترة طويلة هو المتصدر على جميع القطاعات بسبب الظروف التي تمر بها القطاعات الانتاجية الصناعية والزراعية ولكن نرى الان تحركاً كبيراً حصل لقطاع النقل اذ ارتفعت أسهم شركات النقل نتيجة التطور الحاصل في هذا القطاع الامر الذى يتطلب وقوف جميع القطاعات للنهوض باداء شركاتهم وقد دعمت الدولة جميع شركات القطاع المختلط من خلال قروض مصرفية حسب ماطلبته تلك الشركات لغرض تحسين وتطوير ادائها في حين نرى بعض شركات القطاع المختلط قليلة الانتاج نتيجة العجز الحاصل في القدرة الكهربائية ، فعليه ان أي تطور يحصل في البلاد سينعكس ايجابيا على أداء السوق، وهنا لابد من الاشارة إلى ضرورة ان تجد الدولة شريكاً ستراتيجياً في عمل شركات القطاع المختلط لغرض ايجاد الحلول المناسبة لها وتطوير اداء تلك الشركات.

× هل تتوقعون انتعاش تداولات سوق العراق للاوراق المالية، وما مؤشراتكم على ذلك؟

تقرير الفصل الاول للسنة الحالية اعطى موشرات حقيقية على مدى الانتعاش الحاصل في تداولات السوق بالرغم من غياب بعض الشركات عن التداول لاسباب عدة منها عدم قيام بعض الشركات بعملية الافصاح المالي وهذه اهم المتطلبات الرئيسة للدخول في التداول والبعض الاخر سيدخل التداول بعد اكمال جميع الاجراءات المطلوبة، ووفقا للارقام فان نشاط السوق بدأ بالتطور نتيجة عوامل منها شعور المستثمر بالامان في إجراء التعاملات المالية والتطور الحاصل في عملية البيع والشراء نتيجة توفر معلومات سريعة ودقيقة ، وانا اؤكد في هذا الاتجاه ان سوق العراق سيكون له مستقبل واعد ،لاسيما نحن نعمل منذ أربع سنوات على برنامج الافصاح والزام الشركات على الافصاح المالي وهذا عامل مهم جداً يراه المستثمر.

× ماذا عن قدرة العاملين في السوق والتطور الحاصل من خلال ادخال أنظمة حديثة؟

– هناك برنامج (خلق السوق) وهو برنامج تطويري يشمل جميع العاملين في السوق وحتى الوسطاء ، إذ تم ابرام اتفاقية مع وزارة الاستثمار في جمهورية مصر لغرض تدريب ١٠٠ من كوادرنا العاملة في السوق وبالفعل ستغادر الوجبة الاولى قريبا إضافة الى العلاقة الطيبة مع العديد من الاسواق العربية والعالمية ، ويشرفني ان أكون عضواً منتخباً في الاتحاد العربي للأوراق المالية حيث تم اشراك العاملين في برامج تدريبية وزيارات ميدانية للوقوف على العمل الحقيقي للبورصات العربية والعالمية مثل بورصة أبو ظبي والبحرين ومصر و سوريا التي أنشئت حديثا ، وأود الإشارة إلى ان النظام الحالي والقانون المعتمد في العراق بدأ العديد من الدول التعرف على طبيعته.

× ماذا عن العقود المشبوهة التي تنفذ في جلسات السوق؟

.نحن نمتلك معلومات عن أي جزئية في أي عقد ينفذ وبأي طريقة كانت ونحقق دائماً في تلك العقود بل نراقب عن كثب جميع العقود المنفذة والارتفاع الحاصل في أسهم سرية والتحقق عن أسباب هذا الارتفاع ونحن على تواصل مع إدارة السوق بهذا الخصوص ، وبموجب التعليمات والقوانين لنا الحق بإيقاف أو إفساد أي عقد يتبين بعد التحقيق وجود تلاعب به ، كذلك ندرس بشكل متواصل التغييرات الحاصلة في عملية البيع والشراء وهناك تعليمات أيضاً تصدر من السوق العراقية تحدد فيها نسبة الارتفاع او الانخفاض ، كما أود الإشارة أيضاً إلى إصدارنا عقوبات عدة حيث تم تغريم أحد المصارف مبلغ خمسين مليون دينار لمخالفته التعليمات وغيرها من العقوبات وعليه نفكر جدياً بخلق نظام شامل وواضح للجميع لغرض إطلاع الجمهور عليه من نشر المؤشرات وغيرها عبر المواقع وإعلان القرارات للجميع على أن تكون فيه صورة واضحة وشفافة لجميع المتعاملين في السوق.

الاقتصادي | العدد (1798) السنة السابعة - الثلاثاء (18) آيار 2010

الزيوت النباتية .. منتجات تتطلع للمنافسة من جديد والعودة خجولة

تحقيق / ليث محمد رضا

سمن الراعي و مسحوق التنظيف سومر و معجون الاسنان عنبر اسماء خلت منها اسواق المواد الغذائية بعد ان كانت تشكل المادة الرئيسة فيها ، مصدرها معامل الزيوت النباتية التي تحاول حالياً إعادة البريق إليها بعد تراجع خطير كاد يودي بها الى الابد. (المدى الاقتصادي) استقصت أسباب ذلك في ظل طغيان المستورد من مثيلات منتوجات الزيوت النباتية.

اعتبارات اجتماعية

يقول المواطن داود محسن انه يرفض شراء السلع المصنعة محلياً و يفضل السلع المستوردة لانها اكثر هيبة على حد قوله فيما ارجعت المواطنة ساجدة محمد عزوف الكثير من المواطنين عن المنتجات المستوردة الى الحرمان منها ايام النظام المباد ، وبدوره اكد مدير عام الشركة العامة للزيوت النباتية المهندس محمد جبار حسين ماذكره المواطنون قائلاً: ان بعض الناس لاسباب اجتماعية حتى لوكان المنتوج المحلي يحمل مواصفات نوعية ، يتجه للمستورد و نحن بدورنا نأخذ هذا الموضوع بنظر الحسبان في عملية التخطيط.

ويؤكد حسين ان الشركة تتجه دائماً لتغطية المنتجات الاساسية التي تتمتع بطلب عال وهي دهون الطعام و الزيوت السائلة و الصوابين و مساحيق التنظيف سومر ، حيث بدأنا ننظر بعين الاهتمام و التركيز الى المنتجات الاخرى و هي الصوابين السائلة و الشامبو و معقم الايدي و معاجين الاسنان و الحلاقة ، مبيناً ان المنتجات تتميز بالالتزام الصارم بالمواصفات القياسية مايكون سبباً في الخسارة، لان الجهاز المركزي للتقييس و السيطرة النوعية لا يريد مغادرة المواصفات المثبتة لديه و هي تفرض علينا فقط .

منتجات الشركة العامة للزيوت النباتية الحالية

مدير عام الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية محمد جبار حسين قال : تعد شركتنا من اكبر الشركات في البلد وهي متخصصة في صناعة الزيوت السائلة والدهون الصلبة والصوابين و مساحيق التنظيف و مستحضرات التجميل ... و قد تأسست عام ١٩٧٠ بعد دمج شركة استخراج الزيوت النباتية و شركة بذور القطن و شركة الرافدين لصناعة المنظفات و شركة الطباعة الصناعية و شركة صابون ابو الهيل خلال الاعوام ١٩٧٨ - ١٩٧٠ ،و هي من اول الشركات التي حصلت على شهادة الايزو ، و تبلغ الطاقة الانتاجية الاجمالية المتاحة لجميع مصانع الشركة ٤٥٣٠٠ طن/سنة من الدهون الصلبة و ١٠٠٠٠ طن/سنة زيوت سائلة و ٢٥١٠٠طن/سنة صوابين (تواليت ،غار،غسيل) و منظفات صلبة ٣٢٠٠٠ طن/ سنة و ٤٠٠٠ طن/سنة منظفات سائلة و ٨٠٠ طن/سنة من مستضرات تجميل ، و تمتلك الشركة مصانع عدة وهي :الرشيد والمأمون والامين والفارابي والمعتصم والمنصور .

و اضاف حسين: ان معوقات عمل الشركة تتلخص بالسلع المستورة و ذوق المستهلك و تعاون المؤسسات الحكومية فضلاً عن عدم تخصيص الاموال الكافية للخطط الاستثمارية وعدم مرونة جهاز التقييس والسيطرة النوعية في ما يخص المواصفات القياسية و شحة الوقود .

يؤكد حسين ان الشركة تتجه دائماً لتغطية المنتجات الاساسية التي تتمتع بطلب عال وهي دهون الطعام و الزيوت السائلة والصوابين و مساحيق التنظيف سومر ، حيث بدأنا ننظر بعين الاهتمام و التركيز الى المنتجات الاخرى و هي الصوابين السائلة و الشامبو و معقم الايدي و معاجين الاسنان و الحلاقة.

ثقافة المسؤولية

وأوضح المدير العام للشركة : الان لدينا موظف يطالب بالحقوق فقط و ينسى الواجبات و هذه ثقافة بحاجة الى اعادة نظر، فالدول المتطورة تقدمت بالعمل، فالعامل يعمل ستة ساعات و يأخذ اجره على وفق السقف الزمني المحدد، و في السابق ايام الدكتاتورية كانت المصانع تسير بطريقة العصى فالدوام عندما اقر ان يكون أثنتا عشرة ساعة اصبح كذلك من دون ان يعارض احد و إضافة للخوف كانت هناك حوافز كان العامل يصر على العمل من دون ان يتابعه المهندس، أما الآن فيجب ان يكون المهندس موجودا لكي يلتزم العمال فثقافة الحقوق و الواجبات غير موجودة .

الصناعة المحلية

بعد ٢٠٠٣ حصلت انعطافة كبيرة في الصناعة تمثلت بتحول المصانع العامة الى نظام التمويل الذاتي الذي يعتبر بحسب مدير عام الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية محمد جبار حسين من الناحية النظرية شيئاً مهماً و باعثاً على تقدم المجتمعات فليس من المنطقي ان يتم تمويل مشروع خاسر و هذا هو المحور الاساسي .

ويرى حسين ان المشكلة الاساسية اننا عندما نتحدث عن تمويل ذاتي هذا النظام يجب ان يكون مع شركات كل عوامل النجاح متوفرة لديها و انا عندما تتوفر لي عوامل النجاح و افشل فأكون ملزماً بتحمل كل تبعات هذه الخسارة كما يحصل في المؤسسات الاقتصادية الدولية ، حيث ان الشركة عندما تخسر و تعلن افلاسها و تترتب على اعلان الافلاس هذه إجراءات قانونية فهناك من يذهب للسجن و هناك من يحاسب و علينا ان نتذكر ان هذه المؤسسة كانت تعج بالخوف موضحاً انه قبل عام ٢٠٠٣ كان مسؤول قسم الصفائح في معمل المعتصم في العمارة و الصفائح هي خط ياباني قديم يعمل منذ السبعينيات و ادواته غير متوفرة لان الشركة التي انتجت المكائن ملغاة من تسجيل الشركات اليابانية بحيث لم تكن لها ادوات احتياطية لكن مع ذلك قبل ٢٠٠٣ ملزمين ان نعمل ننتج بنسبة تلف عالية و العمل على الخط غير مجد فبالتمويل الذاتي لا يمكن العمل مع مثل هكذا خط انتاجي ، فعلى على سبيل المثال ان اغلب خطوط الصناعات المدنية في العراق خطوط متعبة و للاسف الان جميع انواع الصناعات العراقية تعامل معاملة واحدة بينما من المفترض ان يكون ثمة فرز فمنشآت و مؤسسات و مشاريع انتاجية كثيرة ولدت وتأسست خلال سنوات الثمانينيات و التسعينيات و تضم احدث المكائن الموجودة بالعالم فلا يستقيم ان يكون هذا المعمل تمويلاً ذاتياً، ونحن كشركة يفترض بنا ان ننتج على الاقل ما يقارب ٣٥٠ طناً باليوم كطاقة تصميمية مساحيق التنظيف لكن في الواقع عندما نصل الى ٧٥ طناً في يوم ما يكون ذلك اليوم سعيداً بالنسبة لنا و يوم فرح بسبب قدم المكائن.

مدير مصنع المأمون قال : ان المعدات الموجودة في المصنع قديمة و احدث معدة عمرها ٢٥ سنة بينما العمر التصميمي لتلك المعدات هو ١٥ سنة كما معروف و الاعداد الهائلة من المفصولين السياسيين مقترحاً على الدولة انشاء مصانع جديدة لاستيعابهم. وقال العامل احمد علي من مصنع المأمون: راتب بعض العاملين ٢٨٠ الف دينار وان أكثر أقسام المعمل متوقفة و حصل تعديل بالرواتب بعد ان كانت ١٥٠ الف دينار و قد ابلغنا رؤساؤنا بالعمل.

بناءً على توجه وزراة الصناعة والمعادن جعل الشركات تعمل بنظام التمويل الذاتي لكي تستمر بالعمل الشركات الرابحة فقط، و احالة الاخرى للاستثمار، و الجدوى الاقتصادية في الشركة العامة للزيوت النباتية هي متحققة لا محالة بحسب مديرها العام.

تخصيصات حكومية

كانت تخصيصات الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية اربعة مليارات خلال ٢٠٠٩ مخصصة لمشروع ايقاف تصريف المخلفات السائلة الى النهر لمصنع المعتصم في العمارة اي انه مشروع بيئي لا يرتقي بالانتاج و لا يعمل على تحسين النوعية كما يقول مدير عام الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية محمد جبار حسين لافتاً الى ضرورة تخصيص ٣٠ مليار دينار و اذا تحقق هذا المبلغ و تكرر لثلاث سنوات سيشهد البلد طفرة و قفزة هائلة في منتوج الزيوت النباتية فنحن الان ننتج ٧٥ طنا في اليوم اذا خصص لنا ٣٠ مليار دينار سنويا وهي خطط مرفوعة للوزارة و محسوبة الجدوى الاقتصادية .

ويوضح المدير العام انه قبل فترة ابلغنا ان هناك ثمة قرض ايطالي لوزارة الصناعة و المعادن تخصص منه لشركتنا ١٥٠ مليون دولار واعددنا خطة على وفق هذا المبلغ و لكن القرض ذهب ادراج الرياح و بعد ذلك تكررت الحالة نفسها مع القرض الإيراني و انا هدفي ان اعمل بالممكن في تطوير الصناعة و الشركة في السابق كانت تعد خططاً لدراسة متطلبات السوق بالكامل و تحاول ان تغطي المتطلبات حيث لا يمكن تغطية حاجة السوق كافة ، فيجب ان نبقي نسبة للتنافس و للمستورد.

البطاقة التموينية

ثمة حالة هي استثناء من المعايير الاقتصادية وهي مفردات البطاقة التموينية ولاسيما الزيت السائل و الدهن الصلب والان يستورد لان انتاجه غير ممكن في العراق ولان شجرته لا تزرع الا في جنوب شرق اسيا حيث المناخ الاستوائي الحار و الممطر فنحن نستورد المادة الخام بسعر بسيط بينما المنتوج المحلي بسبب توزيع الدهون بكثرة من وزارة التجارة وصل سعره الى ما يعادل ثلث سعر المادة الخام فكيف انتج واربح كشركة عامة؟

تعاون الدوائر الحكومية

تحدث لنا مسؤول في وزارة الصناعة والمعادن طلب التحفظ عن اسمه قائلاً : ان الادارة السابقة لوزارة التجارة هي التي سببت كثيراً من الإشكالات مؤكداً ان الادارة القادمة ستجد امامها تراكمات كبيرة لايمكن ازالتها في وقت قصير ، فالفساد الاداري يمنع التعاون مثلاً مسألة الزيوت والدهون السائلة ولديهم خزين يكفيهم لنهاية ٢٠١٠ فلا يمكن الشراء في الوقت الحاضر .

و أوضح مدير عام الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية في هذا الاتجاه : عندما كنا نذهب الى وزارة التجارة بصيغة اشبه بالاستجداء ، و انا شخصياً في يوم من الايام ارسلت رسالة الى مجلس النواب عن هذا الموضوع تحديداً في ٢٠٠٨ و وجه مجلس النواب مجلس الوزراء ووزارتي الصناعة و التجارة و تعاقدوا معنا نتيجة للشكوى ، إذ ان منتجاتنا من حيث النوعية والمواصفات جيدة جداً و الجودة التي تتمتع بها لا يمكن قياسها بالمنتوج المستورد لكن مشكلتنا الوحيدة بالتنافس للشكل النهائي و السعر لاننا مكبلون بمواصفات قياسية تجعل منتوجنا خاسراً من حيث المنافسة ففي البلدان الاخرى تلاحظ عندما تجد من كل مادة هنالك تدرج بالسعر بعشرة اضعاف بين منتوج الدرجة الاولى و الدرجة المتدنية و يكون الخيار للمستهلك ، لكن مستهلكنا يبحث عن الرخيص دائماً ، والمنظف السائل على سبيل المثال لدينا (٢) لتران بـ١٧٥٠ ديناراً و هو سعر خاسر و المنتوج المستورد بمواصفاته الرديئة يكون اقل سعراً .

جدلية التسويق

و بالنسبة للتعبئة و التغليف شركتنا في الفترة الماضية كانت مقصرة بهذا المضمار على حد قول المسؤولين بالشركة فمسألة التعبئة و التغليف تحتاج لمبالغ تخصص فالصابون مثلاً كلفنا أموالا لكي نجعله بالشكل الحالي، فالقوالب شكلها السابق غير مقبول والان شكل الصابونة الجديد يبدو اكثر اناقة .

و اضاف جبار : نحن لانتمكن المنافسة بالسعر بسبب المواصفات فالزاهي لايمكننا انتاجه بمادة فعالة تقل عن ٢٠٪ بموجب المواصفة القياسية العراقية و بعكسه نتحمل غرامات وتبعات قانونية بينما المنتوج السوري نسبة المادة الفعالة ١٠٪ .

و اكد جبار ان من اهم مشاكل الشركة ان على الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ان يحدث مواصفاته و ان يعطينا مدى واسعاً كأن يكون نظام الدرجة الاولى و الثانية و هكذا الدول المتقدمة لا تسمح بدخول البضائع الرديئة اما في العراق فيكتفى بالاعلان بأن المنتوج الفلاني مخالف للمواصفات اما التعرفة الكمركية و نحن متوجهين للاقتصاد الحر و الانتماء لمنظمة التجارة العالمية فعندما يفتح السوق يجب أن تكون الصناعة الوطنية مهيئة و يتم ذلك وفق ضوابط فالتعليب يحتاج أموالا وخطوطاً للتعبئة و انا عندما اطلعت على الشركات المشابهة لعمل شركتنا و جدت موضوع التخصص هو السائد فأنا عندما اقول زيوت نباتية لا اعنى بالعبوات و هي خارج اختصاصي و لا اتقنها و نحن قررنا ان تكون كل عبواتنا في الايام القادمة جاهزة من السوق و الشكل و الاعلان و السعر بالاضافة الى ان قلة انتاجنا تجعل المنتوج يأخذ حيزاً قليلاً.

الجدوى الاقتصادية

بناءً على توجه وزراة الصناعة والمعادن جعل الشركات تعمل بنظام التمويل الذاتي لكي تستمر بالعمل الشركات الرابحة فقط ، و احالة الاخرى للاستثمار ، و الجدوى الاقتصادية في الشركة العامة للزيوت النباتية هي متحققة لا محالة بحسب مديرها العام ، و بالرغم من الكم الهائل من المشاكل فالجدوى متحققة بسد نفقات التشغيل من خلال تغطية جزء من الحاجة المحلية لمنتوجاتنا.

و يقول المدير العام : ان كل منتجاتنا طبيعية و غير معدلة وراثيا كما هو الحال للمنتج الاجنبي ، و لدينا تعاقدات مع مستثمرين يجلبون المواد الاولية مبيناً ان هذا المشروع كانت نتائجه مشجعة .

واضاف : و من جانب التأهيل اهلنا خطوط الصوابين حيث حققت قفزة في النوعية اما المنتجات الباقية لم تؤهل كما ينبغي لانها تحتاج إلى أموال كبيرة و انا اتوقع الى نهاية السنة سيحدث تغيير في منتجات اخرى و نحن غيرنا آلية عملنا بان نتجه للمنتوج الرابح فقط و بدلاً من شراء عبوات من السوق شراء مكائن للتعليب و ليس من المجد اقتصادياً شراء مكائن للعبوات لصعوبة تغييرها في الأعمال.

الاقتصادي | العدد (1798) السنة السابعة - الثلاثاء (18) آيار 2010

اقتصاد النفط وتراخيص الاستثمار ×

الجزء الثالث

د . احمد ابريهي
نائب محافظ
البنك المركزي العراقي

تدهور كفاءة قطاع النفط العراقي وصعوبة القرار الاستثماري

لقد وصلت الطاقة الإنتاجية من النفط الخام في العراق قبل الحرب مع إيران الى نحو ٣,٨ مليون برميل نفط يومياً، وكان العراق يصدر زهاء ٣,٢ مليون برميل نفط يومياً، ويخطط لرفع الإنتاج الى ٥,٥ مليون برميل يومياً، ومنذ عام ١٩٨٠ توقف الاستثمار النفطي في مجالاته كافة وبعد حرب الكويت تدهورت قدرات العراق في الإنتاج والتصدير معا" وبعد عام٢٠٠٣ تأخر استئناف برامج الاستثمار النفطي لتطوير الإنتاج وشبكات النقل ومنافذ التصدير والتصفية . لقد ضاعت عقود من الزمن على العراق .

تشير التقارير التي ظهرت عام ٢٠٠٣ الى مشاكل جمة في المكامن النفطية العراقية المنتجة مما يؤدي الى إضرار تنعكس، في النهاية، على مجموع ما يمكن إنتاجه منها، اي ان تسريع الإنتاج في الأمد القصير على حساب الشروط الجيولوجية والتقنية يؤدي الى خسارة في الأمد البعيد.

وأشار تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٠ بخصوص نفط كركوك باحتمال حصول ضرر لا يمكن إصلاحه لمخزون النفط لسوء طريقة الإنتاج، وبعد عام ٢٠٠٣ وبسبب اعتماد العراق على مورد النفط جرى التغاضي، فيما يبدو، عن المشاكل التي كانت تعاني منها المكامن وتشديد الضغط لزيادة الإنتاج، وقدر احد الخبراء ان معدل التحصيل النفطي Recovery Rate قد انخفض في كركوك الى ١٥٪ بعد ان كان ٣٠٪ نتيجة مشاكل إدارة الاستخراج التي لا تنسجم مع ظروف قدم الحقل وذلك عام ٢٠٠٣.

وذكر الخبراء الأمريكان نقلاً عن مهندسين عراقيين انهم يتوقعون انخفاض معدلات التحصيل الى ٩٪ و ١٢٪ في الرميلة وكركوك على التوالي، كما ان سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام ٢٠٠٣ كانت أيضاً مرتبكة بشأن النفط بين الخوف من التحريض السياسي، بالقول ان الولايات المتحدة جاءت للعراق طمعاً في نفطه، وبين التزامها بايديولوجية الاقتصاد الحر والخصخصة التي تنطوي ضمناً على تشجيع الاستثمار الأجنبي في النفط الخام، ومما يدعم ذلك التوجه نحو الاستثمار الأجنبي الشكوى من الوطنية النفطية لدول الشرق الأوسط وروسيا وأمريكا اللاتينية، والتي تخيف الأوساط الغربية، وفي رأيهم ان استمرار هيمنة الحكومات على النفط يهدد استقرار الإمدادات النفطية.

ومن جهة أخرى كانت الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة لإظهار الحرص على مصالحها الوطنية بأن يكون لشركاتها النفطية حصة مناسبة في ذلك الاستثمار النفطي .

ولكن شركاتها كانت تضغط باتجاه عقود المشاركة في الإنتاج وقد وظفت بصورة مباشرة وغير مباشرة جهوداً وعبأت مكاتب وخبراء للترويج بقوة لهذا النوع من العقود، ولكن في نهاية المطاف اختار العراق صيغة أخرى للتعاقد اكثر ملائمة لسيادته على الموارد ودوره في القرار الإنتاجي .

في العراق يتراوح معامل الاستخراج النفطي Recovery Factor من ١٧٪-٢٢٪، ومعامل الاستخراج المحفز Enchanced Recovery بين ١٣٪-١٨٪ استناداً الى عينة مختارة من الحقول وبذلك يمكن إيصال معامل الاستخراج الكلي من ٣٠٪-٤٠٪، وقد لا يصل الواقع الفعلي الى مستوى الإمكانية التي تسمح بها التقنيات الا بشروط إدارية مثلى.

ولا تبين المعلومات المنشورة فيما اذا كانت الاحتياطيات المقدرة في العراق بقرابة ١١٥ مليار برميل مقترنة بمعامل الاستخراج الأولي ام الكلي، وأيضاً لا بد من تعديل أرقام الاحتياطيات بطرح المنتج وإضافة النفوط المثبتة الإضافية.

لقد عانى العراق في السنوات الماضية كثيراً في توفير المنتجات النفطية، واتجهت وزارة النفط منذ عام ٢٠٠٦ الى إنشاء مصاف عدة لكن التنفيذ بمنتهى البطء، وأمكن تحسين إنتاج المصافي القائمة وتخفيض المستوردات في السنتين الأخيرتين وأيضاً تم تأسيس وحدات إضافية في مصافي البصرة والدورة وبيجي، الا ان الحاجة قائمة الى تحقيق انجاز كبير في المصافي.

ويعتمد العراق كثيراً على مصفى بيجي ومصفى الدورة بنسبة ٨٠٪ ولقد تعرضت الأنابيب الناقلة للنفط الخام الى المصافي لعمليات تخريب كانت جدية حتى عام ٢٠٠٧.

وتوجد اتفاقية مع تركيا لإرسال نفط خام يكرر ويعاد الى العراق، وأيضاً عقدت اتفاقية مع سوريا لتزويد العراق بالمنتجات النفطية وأخرى مع إيران وتتضمن مبادلة نفط خفيف من البصرة في مقابل غاز النفط المسيل Petroleum Gas Liquified LPG والكيروسين المنتج في إيران.

المصافي المنتجة حالياً هي البصرة وبيجي والدورة، وتنتظر المباشرة بالتنفيذ خمسة مصاف جديدة مقترحة في: دهوك والناصرية وكركوك وكربلاء والبصرة ومصاف صغيرة أخرى، وفي البتروكيمياويات يوجد معمل واحد في البصرة، وفي معالجة الغاز توجد أربع وحدات للمعالجة هي: غاز الشمال وغاز الجنوب والبصرة وخور الزبير ومن المقترحات انشاء منظومة جديدة في بيجي، والعراق يحتاج الى تدابير مختلفة جذرياً لاستغلال الغاز بنوعيه المستقل والمصاحب، ومن الناحية الاقتصادية ينبغي التوسع في استخدام الغاز في العراق لجميع الأغراض ومنها على وجه الخصوص توليد الكهرباء، وفي رأي وزارة الكهرباء من الافضل التحول كلياً الى التوليد بالغاز بدلاً من النفط وذلك لكفاءته الوقودية العالية ونظافته.

الطلب على النفط

لقد تطور إنتاج النفط الخام من ٣٢

عروض النفط مليون برميل يومياً حسب تقدير OPEC السيناريو الأساس

السنة	بلدان OECD	البلدان النامية باستثناء OPEC	البلدان الانتقالية	العالم عدا OPEC	الغاز المسيل	النفط الخام من OPEC
٢٠٠٨	١٩,٦	١٦,٠	١٢,٧	٥٠,٣	٤,٣	٣١,٢
٢٠١٠	١٩,٠	١٦,٧	١٢,٩	٥٠,٦	٤,٧	٢٩,٣
٢٠٢٠	١٩,١	١٨,٠	١٤,٩	٥٤,٣	٦,٧	٣٤,٣
٢٠٣٠	١٩,٦	١٨,٣	١٥,٧	٥٦,٣	٨,٠	٤١,١

الطلب على النفط حسب تقدير OPEC السناريو الأساس مليون برميل يومياً

السنة	بلدان	البلدان النامية	البلدان الانتقالية	العالم
٢٠٠٨	٤٧,٥	٣٣,٠	٥٠١	٨٥,٦
٢٠١٠	٤٥,٥	٣٤,٠	٥,١	٨٤,٦
٢٠٢٠	٤٥,٠	٤٤,٠	٥,٧	٩٥,٤
٢٠٣٠	٤٣,٤	٥٦,١	٦,١	١٠٥,٦

مليون برميل يومياً عام ١٩٦٥ الى ٤٠ برميل يومياً عام ١٩٦٩ و٦٥ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٠، أي ان معدل النمو السنوي ٤,٨٪ وهو أعلى معدل متحقق تاريخياً، ويمكن ان توصف تلك الفترة بالنمو الانفجاري للطلب على النفط بالمقاييس النسبية، ولقد اتسمت السنوات ١٩٧٣-١٩٨٠ بسلسلة من الاحداث بدأت مع استخدام العرب للنفط في حرب تشرين، من تقليل العرض الى منعه عن بعض الدول، وترافق ذلك مع التأميم وقفزة الاسعار الأولى.

وفي عام ١٩٧٩ حصلت طفرة اخرى في الاسعار بتأثير احداث الثورة في ايران وانخفاض الانتاج قليلاً، ثم قفزة اخرى كبيرة في الاسعار على اثر الحرب العراقية الإيرانية، مسلسل الأحداث تلك غير رؤية الغرب عن مستقبل النفط وزاد من احساسهم بالمخاطر فأنتهجوا رسمياً سياسة تقليل استخدام النفط برزمة من الوسائل، ولذلك انخفض معدل النمو على الطلب للسنوات ١٩٨٠-٢٠٠٥ الى ٠,٨٪ سنوياً عندما أصبح إنتاج النفط عام ٢٠٠٥ زهاء ٨٠ مليون برميل يومياً، ثم ازداد الى ٨٦ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٨ وهي زيادة كبيرة بمعدل نمو سنوي مركب ٢,٤٪ سنوياً واقترنت بالارتفاع غير الاعتيادي للاسعار انتهى الى انهيار مفاجئ، والذي لا يعزى الى مستوى الطلب المرتفع بذاته ولا الى عدم كفاية العرض، بل لأسباب أخرى تتضح في مبحث الاسعار لاحقاً.

لاشك ان تغير الطلب على النفط الخام يعتمد، بثبات اثر العوامل الأخرى، على النمو الاقتصادي في العالم . فعندما يتراجع النمو ينخفض الطلب على النفط في بلدان التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بمقدار كبير، وتتقلص الزيادة في الطلب عليه في البلدان النامية ان لم تتوقف في المحصلة الإجمالية.

وفي السنوات الأخيرة أسهم النجاح الاقتصادي في الصين وبلدان اخرى في توفير مصدر جديد للطلب الاضافي يعوض النقص في بلدان OECD وأكثر، لازالت الهند وهي مجموعة سكانية كبيرة تعتمد كثيراً على الفحم ومتوسط استهلاك الفرد للطاقة فيها متدن، وكذلك بلدان جنوب آسيا الأخرى، فمن المتوقع التوسع في استخدام النفط عند استمرار النمو في تلك المجموعة إضافة على الصين .

لكن تلك الآفاق لم تكن لتزيل الاثر الواضح للازمة المالية الدولية عند اعداد التوقعات للعقدين القادمين . وذلك لان التشاؤم بشأن الوضع الإجمالي لاقتصاد العالم لازال مستحكماً" مع تصور ان الانتعاش سيكون تدريجياً واستبعاد الاستئناف الفوري للنشاط الاقتصادي الاعتيادي ويلخص هذا الموقف بتعبير شكل U U-Shaped، لمسار الاقتصاد العالمي حتى الخروج النهائي من الدورة.

يقدر النمو الاقتصادي السنوي ٣,٤٪ بين ٢٠١٣ و٢٠٢٠، ومن المتوقع ان يتزايد الطلب على الفحم والغاز الى جانب النفط للعقدين القادمين وذلك برغم الاختلاف الكبير في الضرر البيئي لكل من الفحم والغاز مقارنة بالنفط مما يعني استمرار عامل الكلفة فاعلاً في اختيار نوع الطاقة.

توقعت OPEC في تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٩ ان يكون مجموع طلب العالم على النفط عام (٢٠١٣) ٨٧,٩ مليون برميل يومياً بعد ان كان ٨٤,٢ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٩ وبضمن ذلك الغاز النفطي المسيل والغاز الطبيعي المستخدم لاداء وظيفة النفط، وتلك التقديرات تفيد ان الطلب في دول OECD سينخفض بمقدار نصف مليون برميل يومياً مقارنة بمستوى عام ٢٠٠٩ وهو منخفض أيضاً بتأثير الأزمة ما يعني استمرار انخفاض استخدام النفط في تلك المجموعة وتقليص مقدار الطاقة للوحدة الواحدة من الناتج المحلي، ولكنه يزداد في البلدان النامية بمقدار ٤ ملايين برميل يومياً للفترة نفسها، وفي البلدان الانتقالية تكون الزيادة ٣٠٠ الف برميل يومياً، علماً ان الطلب على النفط انخفض عام ٢٠٠٩ بنحو ١,٤ مليون برميل يومياً، وفي بلدان OECD ١,٥ مليون برميل يومياً.

وتقدر دراسات منظمة OPEC مجموع الطلب على النفط عام (٢٠٣٠) بـ ١٠٥,٦ مليون برميل يومياً، وقد تم تخفيض تقدير الطلب في تقرير عام ٢٠٠٩ بمقدار ٨ ملايين برميل يومياً عما كان مقدراً في تقرير عام ٢٠٠٨ وكما في الآتي:

وفي تصورها للعرض، دراسة OPEC، قدرت زيادة في انتاج النفط الخام من بلدانها نحو ١٠ ملايين برميل يومياً للسنوات القادمة حتى عام ٢٠٣٠ وذلك حسب الجدول أدناه:

يلاحظ ان إسهام دول OPEC في مجموع العرض سوف يزداد في العقدين القادمين . ويتوقع تقرير المنظمة انخفاض نسبة الطاقة الانتاجية الفائضة الى نحو ٢٪ من الطلب العالمي عام ٢٠١٣ بينما هي عام ٢٠٠٩ زهاء ٧,٨٪ منه وكان عام ٢٠٠٨ قبل انعكاس الازمة على الطلب قرابة ٣,٧٪، بمعنى افتراض عدم توسع في قدرة المنظمة على الإنتاج بشكل ملموس في الاربع سنوات القادمة بينما من المقرر ان تتحقق زيادة في انتاج العراق خلال تلك الفترة لم تنعكس في تقرير المنظمة، وقد ازداد الاحساس بعدم التأكد بشأن مستقبل الطلب كما يبدو في الرؤية الاجمالية للاستثمار الذي تتفاوت تقديراته للسنوات القادمة حتى عام ٢٠٢٠ بين ١٨٠-٤٣٠ مليار بدولارات عام ٢٠٠٨.

المصادر القطاعية للطلب العالمي على النفط

يستحوذ النقل على جزء كبير من الاستخدامات والحصة الاكبر من الزيادة المتوقعة في الطلب حتى عام ٢٠٣٠ . ومن المتوقع ان تسهم الصناعة والزراعة والقطاع المنزلي والاتصالات والنقل البحري في زيادة الطلب على النفط بينما ينخفض طلب الكهرباء قليلاً" عن مستواه الحالي بعد ان انخفض بمعدل ١٥٠ ألف برميل يومياً للسنوات ١٩٨٠-٢٠٠٦، تلك المؤشرات على مستوى العالم وفي بلدان OECD يتوقع انخفاض طلب القطاعات في المدة المقبلة حتى عام ٢٠٣٠ بما في ذلك النقل بأستثناء النقل البحري الذي سيزداد استخدامه قليلاً" والمحصلة انخفاض مجموع الطلب، بينما في بقية دول العالم سوف يزداد استخدام النفط في جميع القطاعات وليس النقل فقط، وفي مجموعة البلدان الانتقالية تتركز الزيادة في النقل والصناعة وتنخفض استخدامات الكهرباء للنفط.

العجلات من أهم مصادر الطلب على النفط وحسب بيانات ٢٠٠٦ يوجد في العالم ٩٤٩ مليون عجلة منها ٧٨٣مليون سيارة شخصية والباقي شاحنات وحافلات أي ١٦٦ مليون عجلة ويبين الجدول ادناه توزيعها ومعدلات كثافة استخدامها.

ويقدر مستوى الإشباع ٦٥٠ سيارة لكل ١٠٠٠ من السكان في حين تقترب أمريكا الشمالية من ذلك المستوى فأن ملكية السيارات في البلدان النامية منخفضة وفي جنوب آسيا تعادل ١,٧٪ من مستوى أمريكا الشمالية .

وتشكل نسبة سيارات الأشخاص Cars٨٢,٥٪ من مجموع العجلات في العالم و ٨٨,٦٪ في أمريكا الشمالية و٦٨٪ في جنوب آسيا، وتفيد تلك البيانات ان مسار الطلب على السيارات وكذلك النفط محكوم بالدرجة الأولى بتحرك البلدان الفقيرة من النمط الحالي للاستهلاك نحو الاقتراب التدريجي من مستوى البلدان المتقدمة.

أنتجت صناعة السيارات في العالم ٧٣٠ مليون سيارة شخصية وعجلة تجارية أي بنسبة ٧,٧٪ من خزين عام ٢٠٠٦.

ومن المتوقع وصول سكان العالم الى ٨٣١٥ مليون نسمة عام ٢٠٣٠ اي بمعدل نمو٠,٩٨٪ سنوياً او تقريباً ١٪، وترتفع ملكية السيارات الى ١٦٥ سيارة لكل ١٠٠٠ من السكان في العالم ويرتفع مجموعها الى ١٣٧٢ مليون سيارة، والسيارات التجارية تصل ٣٥٢ مليون أي ان مجموع العجلات ١٧٢٤ مليون وبمعدل نمو سنوي ٢,٥٪ من عام ٢٠٠٦، وينمو خزين السيارات في الصين وجنوب آسيا بمعدل سنوي ٨,٤٪ و٩,٦٪ على التوالي والعجلات التجارية ٤,٩٪ و٧,٢٪ على التوالي وتوجد دلائل على إمكانية تخطي الصين معدلات النمو المفترضة هذه، ان الشروط التي أملتها القوانين والتعليمات والتوجيهات السياسية في أمريكا الشمالية وأوربا تؤدي الى زيادة كفاءة استخدام السيارات للوقود.

ومن المتوقع ان ينعكس هذا الاتجاه على النمط العالمي بحيث ينخفض متوسط استهلاك السيارة للوقود، كما قدرته دراسات OPEC بنسبة ١,٦٪ سنوياً الا ان معدل الانخفاض كان ٠,٧٪ سنوياً للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٧.

وفي حالة عدم تجاوز معدل الانخفاض ١٪ فهذا يعني ان الطلب على النفط يرتفع تقديره لعام ٢٠٣٠ بنسبة ٢٩٪ عن السيناريو الأساس، أي ان طلب السيارات على النفط الذي يقدر ان يصل الى ٤١,٢ مليون برميل يومياً عام ٢٠٣٠ يرتفع الى ٤٧ مليون برميل يومياً.

× أحد البحوث التي القيت في مؤتمر المدى الاقتصادي الأول

الاقتصادي | العدد (1798) السنة السابعة - الثلاثاء (18) آيار 2010

بيئة السكن والفقر

د.عامرة البلداوي

عضو مجلس النواب المنتهية ولايته
رئيسة جمعية ام اليتيم

ليس انخفاض الدخل وتدني مستوى المعيشة والمرض والعجز عن العمل وتفشي البطالة وقلة التعليم وحدها من أسباب فقر الإنسان بل ان ما بينته مؤشرات التنمية البشرية في التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق (2008) وما أكده قبلها الهدف السابع من أهداف الإنمائية الألفية وهو (ضمان توفر أسباب بقاء البيئة) من ان البيئة المحيطة بالسكن هي واحدة من أسباب الفقر بل هي حالياً وكما سنبين سببا رئيساً مولداً للفقر. ان الأحياء السكنية في مناطق الحضر تعاني من إهمال واضح في توفير مستلزمات بيئة نظيفة لائقة بسكن الإنسان فكيف اذا تحدثنا عن الريف، وان الأحياء السكنية في قلب العاصمة بغداد تعاني من تفشي ظواهر ملوثة لبيئة السكن لا بل هي من المخاطر المحققة عليها فكيف اذا تطرقنا لبيئة السكن في بقية المحافظات؟

ظواهر بيئية شائعة في قلب العاصمة

١- ليس كلاما، بل شواهد بالصور وفي مناطق معروفة سنذكرها بأسمائها من بغداد تعيش الأسر فيها وتحيط بمساكنهم المزابل وأكوام النفايات وان أطفالهم حين يخرجون للعب أمام بيوتهم يلعبون وسط تجمعات النفايات.

وبرغم ان ما يذكره تقرير التنمية من ان نسبة السكان المشمولين بخدمة جمع النفايات تبلغ ٥٦٪ في العراق الا ان محافظة بغداد تتمتع بأعلى نسبة من هذه الخدمة وهي ٩٢٪ ومع ذلك فأن محلات بغداد غارقة في النفايات مما يتنافى مع مظاهر التحضر التي نتمنى سيادتها في المدن.

٢- تعاني معظم مناطق بغداد من تفشي ظاهرة الكلاب السائبة التي أصبحت تسير بتجمعات في وضح النهار ومابين البيوت وساكنيها.

فإذا كانت هناك تقنيات وتكاليف وصعوبات في توفير خدمات أخرى فما تكاليف القضاء على هذه الظاهرة؟ على من تقع مسؤولية القضاء على الكلاب السائبة؟ هل أمانة بغداد، محافظة بغداد، مجلس المحافظة، دوائر الصحة او البيئة أم وزارة الداخلية؟

في لقاء مع احد الأطباء البيطريين في منطقة تعاني من كثرة الكلاب السائبة وصف هذه الظاهرة بأنها أصبحت تهدد بنقل الكثير من الأمراض أهمها داء الكلب وقد يكون انعدام الرقابة وعدم إتباع وسائل الوقاية والمكافحة المعروفة دوليا هو احد أسباب انتشار الكلاب السائبة بين الأزقة والشوارع في الأحياء السكنية، ان مادة (السترکنين) السامة والفعالة التي كانت تستخدم عادة لهذا الغرض توقف استخدامها وأصبح محظوراً لكنها ثنائية الغرض ولذا لم يبق الا التنسيق مع الداخلية لاستخدام الخراطيش ولكن هذا الإجراء لم يتم بالطريقة المناسبة لأسباب أمنية فضلا عن انه من غير المعقول الاعتماد على هذه الوسائل البدائية التي سيكون لها تأثير أكثر خطورة على السكان.

٣- تعاني العديد من المناطق السكنية في قلب بغداد من انعدام خدمة شبكات المجاري ومازالت تجمعات المياه الآسنة ومياه الأمطار بين المنازل وفي الأزقة تشكل مصدراً للروائح الكريهة والحشرات فضلا عن مشاكل الخزانات المنزلية (اسبتكتنك) التي تتسرب منها الروائح الكريهة والجرذان والحشرات المنزلية المعروفة وهي كلها تشكل عبئا على الأسرة وتكاليف إضافية لمواد التنظيف والمطهرات ومبيدات الحشرات والجرذان وغيرها فضلا عما تسببه من الأمراض اما نتيجة التحسس من المواد المطهرة او التي تنتقل عن طريق الجرذان.

وعلى الرغم من ان خطة المحافظة قد تكون شاملة لهذه المشاريع الا انها مازالت تتعلل بالتخصيصات والأولويات والموافقات مما يعيق انجازها بالسرعة المطلوبة، وفي أدناه صورة من منطقة السلام في دور نواب الضباط تتمتع جميع المحلات المحيطة بها بهذه الخدمة وهي على خطة أمانة بغداد منذ سنه الا انها لم يكتب لها حتى الآن المباشرة بالانجاز.

٤- بسبب زيادة تجمعات النفايات فقد استسهل رعاة الأغنام الرعي في المناطق السكنية ومابين المنازل لسهولة توفير فضلات المنازل ومع تفشي منظر رعاة الأغنام في احياء بغداد السكنية ازداد الامر سوءاً نتيجة لضعف الرقابة بذبح الأغنام خارج المجازر، بل على أرصفة وشوارع المدن وبيع اللحوم الطازجة خارج المحال التي تتوفر فيها الشروط الصحية، ففي ذات الوقت الذي نتطلع فيه الى رؤية تجمعات سكنية شاملة لأسباب الراحة والحدائق ورياض الأطفال والأسواق وغيرها نفاجأ بتراجع مظاهر الحضر واتساع ترييف المدن.

وهنا لابد من التأكيد على مسؤولية الدولة في وضع ضوابط وتحديث التشريعات التي تحد من التنقل العشوائي لمالكي حيوانات المزرعة والمواشي بحيث لا تكون في المناطق السكنية وداخل المدن وان ضعف الرقابة والمتابعة كانا سببا في تردي بيئة السكن، فكما هو معلوم ان المواشي والأغنام ناقلة للأمراض المشتركة (الأمراض الطفيلية والبكتيرية والفايروسية) مما يتطلب الكثير من الجهود المبذولة من قبل الأسرة لتفادي هذه الأخطار.

من أهم المشاكل المعاصرة هي انتشار تجمعات المهجرين في أحياء من الكرافانات او غيرها ومما يلفت الانتباه ان كرافانات المهجرين التي تم إنشاؤها حديثا أصبحت تجمعا للنفايات والمياه الآسنة كما هو الحال في (كرفانات الجكوك)(×) فضلاً عن مجمع الرجاء الذي يعاني من بيئة تفتقر لأبسط الخدمات وهو الماء الصالح للشرب فقد بين التقرير الوطني لحال التنمية في العراق ان إحدى معايير الفقر البشري تشير الى ان ما نسبته ١٥،٨٪ من السكان في العراق لا يحصلون على مصدر مياه صالحة للشرب حيث تؤثر نوعية مياه الشرب على صحة الإنسان خاصة الأطفال حيث يصبح الماء الملوث مصدرا للأمراض المنقولة كالإسهال والزحار وقد يؤدي الى وفيات الأطفال اذ تشكل الوفيات بسبب الإسهال السبب الأول لوفيات الأطفال في العراق.

ان الحالة الخاصة للمهجرين لابد ان تلقى اهتماما خاصا فبدل إقامة المنتديات الرياضية للشباب في هذه التجمعات وتوفير المتنفس الاجتماعي الذي يمنع الانحراف واستغلال ذوي النفوس الضعيفة لشبابها تلقى هذه التجمعات الإهمال واللامبالاة حتى المبادرات الأهلية الخاصة، لقد غادر سكان هذه المجمعات منازلهم لأسباب أمنية وهم يعانون حالة الفقر بسبب خسارة مواقع عملهم او صعوبة وصولهم اليها ولذا باتت مسؤولية الدولة اتجاههم لا تتعلق بتوفير الأمن فقط، بل بتوفير البيئة السكنية

هنا لابد من التأكيد على مسؤولية الدولة في وضع ضوابط وتحديث التشريعات التي تحد من التنقل العشوائي لمالكي حيوانات المزرعة والمواشي بحيث لا تكون في المناطق السكنية وداخل المدن، فكما هو معلوم ان المواشي والأغنام ناقلة للأمراض المشتركة (الأمراض الطفيلية والبكتيرية والفايروسية) مما يتطلب الكثير من الجهود المبذولة من قبل الأسرة لتفادي هذه الأخطار.

الكريمة.

٥- لا أريد ان أتحدث عن مشاكل الانقطاع غير المبرمج للكهرباء والماء فقد باتت هاتان المشكلتان حالة عامة يعاني منها كل العراقيين ويهمني ان أتحدث عن منظر المناطق السكنية وتشويه الواجهات بالأسلاك التي لا يعرف هل هي لمولدات الحي أم المنازل؟ وان ما تنفقه الأسرة للحصول على عدد من الامبيرات تقيها حرارة الصيف أصبحت سببا من أسباب فقرها وحاجتها الى المساعدات المالية.

ستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق: بيئة سكن أفضل للفقراء

أنجزت مؤخرا الستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق وقد تم إطلاقها والإعلان عنها برعاية خاصة من رئاسة الوزراء، كما تم الترويج لها في بغداد والمحافظات، هذه الستراتيجية أنجزت من قبل اللجنة العليا للستراتيجية المكونة من ممثلين عن وزارات الدولة (التخطيط، العمل والشؤون الاجتماعية، الصحة، التربية، المالية، التجارة، وزارة الدولة لشؤون المرأة، التخطيط والعمل في إقليم كردستان) وممثلين عن مجلس النواب، الهيأة الوطنية للاستثمار وأكاديميين، مرت الستراتيجية بمراحل مهمة لدراسة وضع الأسرة العراقية اقتصادياً واجتماعياً:

١- إجراء المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية: أنجز المسح عام ٢٠٠٧ من قبل الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط واستمر بجمع البيانات مدة سنة كاملة وعلى اسس علمية اطلعت عليها وأشادت بها المنظمات الدولية.

٢- من خلال المؤشرات التي أظهرها المسح بخصوص الأسرة العراقية تم تقدير خط الفقر الوطني كما تم تحديد نسبة الفقراء وتوزيعهم وخصائص الفقر وفجوة الفقر وغيرها من المعطيات التي تقر للمرة الاولى في العراق مما يتيح للحكومات بناء سياساتها اتجاه الفقراء على اسس علمية وموضوعية.

٣- بناء الستراتيجية التي تضمنت ٦ محصلات شاملة لجميع المفاصل التي أقرت اللجنة العليا انها الأساس في تخفيف الفقر وهي: دخل أعلى من العمل للفقراء، تحسن المستوى الصحي للفقراء، نشر وتحسن تعليم الفقراء،بيئة سكن أفضل للفقراء،حماية اجتماعية فعالة للفقراء، وتفاوت اقل بين النساء والرجال الفقراء، واشتملت كل محصلة على عدد من المخرجات والأنشطة التي تضم مشاريع موجهة نحو الفقراء.

٤- وفرت الستراتيجية آلية التنفيذ والمراقبة والتقويم المستمر لها على أساس وجود المؤسسة التي تتابع شؤون تنفيذ الستراتيجية وتعمل على التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بذلك.

ومن المهم ان نذكر ان الستراتيجية أتاحت فرصة كبيرة للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للعمل على تنفيذ الستراتيجية ومراقبة حسن اداء المنفذين.

وفي هذا الإطار لابد ان نتوقف عند محصلة الستراتيجية ذات العلاقة ببيئة السكن وما وفرته من خلال رؤيتها من توفير خدمات محيطة بسكن الفقراء، لقد توفر المخرج الخاص ببيئة السكن على سبعة أنشطة وهي:

١- تنفيذ مشاريع تبليط وانارة الطرق المؤدية الى الأحياء الفقيرة.

٢- توفير خدمات النقل العام.

٣- تنظيم الأسواق في الأحياء الفقيرة.

٤- توفير خدمات التخلص من النفايات.

٥- إنشاء أندية رياضية وعلمية ومتنزهات عامة.

٦- برامج توعية للفقراء في المحافظة على بيئة السكن.

٧- توفير خدمات الصيانة للمنشآت المحيطة بالسكن.

ان الأنشطة الخاصة ببيئة السكن التي اعتمدتها الستراتيجية يشترك في تنفيذها العديد من الجهات الحكومية فضلا عن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني التي يتاح لها التنفيذ والمراقبة على السواء، ولكن يبقى دور المواطن المستفيد من هذه الخدمات مهماً جداً فهو عين الرقابة والمساءلة كما انه مسؤول عن رعاية الخدمات وإدامتها ومنع تخريبها وسوء استخدامها .ولذا فأن تسليط الضوء على برامج وأنشطة الستراتيجية والرقابة على انجازها والمطالبة بتقديم تقارير عن نسبة الانجاز هي ادوار مشتركة للمواطنين المستفيدين ومنظمات المجتمع المدني.

من المهم التأكيد على خطط المحافظة التي تنبثق من خطة القضاء وهذه من خطة الناحية او المجلس المحلي فجميع التشكيلات الإدارية بات لها اليوم حسب قانون المحافظات دور في توجيه موازنة المحافظة،

الخدمات والستراتيجية وخطة التنمية

ان الشواهد التي عرضناها بشأن بيئة سكن غير مناسبة في العاصمة بغداد وفقدان العديد من الخدمات الأساسية لتوفير بيئة صحية وسكن لائق، وما تعرضت له الستراتيجية من أنشطة تحسن بيئة السكن لا نجد انها ستؤدي الغرض المنشود ما لم تتوفر التخصيصات المالية الكافية التي تعتمد ضمن خطة التنمية او الموازنة العامة للدولة، ان ما عرضناه يتعلق بمناطق كثيرة في بغداد بطرفيها الكرخ والرصافة وهذا يعني ان خطة مجلس المحافظة ومناقشتها لموازنتها السنوية لابد ان تحظى باهتمام خاص لتوفير بيئة سكن لائقة في هذه الأحياء . فمن المستغرب ان نبالغ في تشجير مناطق وعمل الحدائق العامة والعاب الأطفال فيها ونهمل مناطق أخرى الى حد المعيشة وسط النفايات ومياه المجاري.

من المهم التأكيد على خطط المحافظة التي تنبثق من خطة القضاء وهذه من خطة الناحية او المجلس المحلي فجميع التشكيلات الإدارية بات لها اليوم حسب قانون المحافظات دور في توجيه موازنة المحافظة، كما ان التنسيق المفقود بين الوزارات ذات العلاقة ومجلس المحافظة يبدو واضحا في خدمات بيئة السكن فلوزارات الصحة والاعمار والإسكان والبيئة وأمانة بغداد دور مهم في رصد وتوجيه مشاريعهم وتخصيصاتها باتجاه بيئة السكن ومنحها الأولوية في المراحل القادمة، ولابد ان لا تنسى تلك الجهات المسؤولة ان عين الرقابة سترصد دائما التقدم في هذا الجانب وسيكون لها تأثير كبير على توجه المواطن الى صناديق الاقتراع في أي مرحلة فإذا كنا نتحدث عن مواطنة صالحة فلابد ان لا ننسى ان المواطن بحاجة الى ان يشعر ان صوته لم يمنح مجانا وانه سيلقى اهتماما وخدمات اكبر كلما عبر عن شدة مسؤوليته وهرع الى صناديق الاقتراع.

(×) قامت جمعية ام اليتيم بالتقاط الصور في بعض أحياء بغداد (الشعلة، سبع البور، أحياء من مدينة الحرية (كرفانات الجكوك، مجمع الرجاء ومنطقة السلام).

الاقتصادي | العدد (1798)السنة السابعة -الثلاثاء (18) آيار 2010

قراءة ما بعد الأزمة

استعراضٌ لأفضل الكتب التي تحدثت عن الأزمة المالية وآثارها

ترجمة إسلام عامر

كان للازمة المالية العديد من الضحايا اما مؤلفو الكتب فلم يقعوا ضحيةً قط ، فقد صدر العديد من الكتب بدءا من انهيار المصارف الذي تبعته الاجراءات الحاسمة لأيقاف تسببه بكساد عالمي.

تلك الكتب اصبحت قديمة لذا يتوجب على الطلاب و المكتبات ان يقوموا بتخزين و اقتناء الطبعات المنقحة من الكتب التي ينشغل مؤلفوها في العمل عليها.

و الامر الاكثر اهمية هو الطفرة (او لعلها الحمى) في كتبِ تفسير و تحليل الازمة و جمعها و التي قمنا بعرض صفحاتٍ منها في الايكونومست من قبل.

و بينت الكتب تلك النظرة بشأن الأزمة الائتمانية (اي التقصي عن الاسباب الاولية) ،

و تم نشر كتاب فيليب اوغار "مطاردة الفا" (اي مطاردة مخاطر التمويل الائتماني في علاقتها مع سوق المال) و "الذهب الاحمق" لجيليان تيت حيث حقق الكتاب الاول رصيدا قرائيا كبيرا حيث انه يتحدث عن كيفية تطور الازمة المالية بينما يركز الكتاب الثاني في حديثه عن العالم المظلم في المشتقات الائتمانية (و هي عبارة عن وسيلة مالية يتم اشتقاق قيمتها من الجدارة الائتمانية لمديونية الطرف الثالث) ، و كذلك كتاب "لا تلم قليلي الحيلة" لميشيل لويس و "لا احد يرغب بالاصغاء" لهاري ماركوبولوس حيث يتحدث هذان الكتابان عن هؤلاء الذين انذروا بحصول الكارثة لكن على الاغلب لم يستمع و لم يصغ احد الى تلك الانذارات.

و كان ماركوبولوس احد المحليين الذين شعروا بالريبة حيال عوائد الاستثمار اللافتة للنظر و التي تعود لمدير الاستثمار بيرني مودوف الذي اتضح فيما بعد انه كان يدير المشروع الوهمي الاكبر في العالم.

و ثمة نذير سوء اخر في ما يخص الأزمة الائتمانية في كتاب "الطريق الى الاصلاح المالي" لكاتبه هينري كوفمان و الذي اعطته التحذيرات التي اصدرها بشأن ازمة الديون لقب "السيد نذير" و استهلك كوفمان في ذلك ٢٦٠ صفحة لتذكيرنا بالكيفية التي يخبرنا بها عن الازمة.

و عند اهتزاز النظام المالي العالمي في ٢٠٠٨ لم يكن احد قريبا من مركز الحدث اكثر من وزير المالية الامريكي هانك بولسن الذي احتوى كتابه "على حافة الهاوية" على كشف رائع و صراحة مثيرة للاعجاب بشأن الأمور التي أبلى بها بلاءً حسناً و الأمور التي لم يبل بها البلاء الحسن خلال الازمة.

ثمة شخصية اخرى مهمة في الازمة و تداعياتها و هي شخصية جون بولسن الذي يحمل اسم وزير المالية السابق نفسه و هو مدير صندوق التحوط الذي كان محور الموضوع الذي تناوله غريغوري زوكيرمان في كتابه "التجارة الاعظم على الاطلاق". ان بولسن جاء من العدم ليصنع ثروة من المراهنة على انفجار بركان الاسعار (لكن لسوء الحظ جعلت رهاناته المربحة منه طرفا في الاحتيال الذي حصل في قضية هيئة الاوراق و التبادلات المالية ضد غولدمان سكاس وكانت لنا نظرة على كتاب سكوت بيترسون "الضالعون في الرياطيات" الذي وصف فيه الطرق الرياضية التي تم استخدامها للحصول على الثروة بتطبيق نماذج معقدة لاستغلال اوجه الخلل في السوق حيث انهم احتلوا وال ستريت أوشكوا على تدميرها و ذلك طبقا لما يقوله باتيرسون.

و يلقي دايفيد ويسلز اهتمامه على البنك المركزي الفيدرالي و رئيسه بين بيرنانك في كتابه "بالمصرف الفيدرالي نحن نثق" و ذلك بأعطاء وصف حي للنجاح الذي حققه حال انكشاف الازمة بدءاً من الانهيار الذي حصل في شركة ليهمان اخوان.

ان صعود و هبوط شركة ليهمان اخوان كان حكاية محيرة بحق حتى انه استحق العديد من الكتب الخاصة به بحد ذاته.

كتاب "الفشل الجسيم في التفكير السليم" الذي الفه لوزينس ماكدونالد و باتريك روبنسون تحدث عن غرور رئيس المصرف ديك فولد الذي اغضب بولسون الأمر الذي جعل وزير المالية يكون عاقد العزم على ان يجعل ليمان يعلن افلاسه.

وفي الاستعراض نفسه نطل على نظرة كارمن رينهارت و كينيث روفجز الشاملة على القرون الثمانية من الحماقة المالية :"هذه المرة تختلف عن السابق" و الذي كان كتابا مثاليا لأي شخص يود الاطلاع على تحليلات ذات طابع اكثر اكاديمية في ما يخص الأزمة في الماضي و الحاضر.

"مَقمَرُ الشيطان" (اي المكان الذي يتم لعب القمار فيه) الذي الفه فيكي وارد و الذي يحتوي على تصوير لشخصية ليهمان و سيد ديك فولد و محكمته الذليلة و جو غريغوري و "ربات البيوت اليائسات" اللواتي وجدن ان ازواجهن كانوا متزوجين من البنوك! لكن ربما تكون افضل الكتب الواضحة للعيان التي تتحدث عن فحوى قصة انهيار ليهمان اخوان الازمة الواسعة الحدود هو كتاب اندرو روس سوركن "كبيرٌ جداً على الفشل" الذي بحث بدقة و كتب وصفاً بارعا عن تلك القصة.

كان لابد لأنهيار بهذا النطاق الواسع ان يلقى الكثير من اللوم و الدق و الجرش الواسع المدى، فأطلق كل من جوزيف ستيغليتس في كتابه "السقوط الحر" وسيمسون جونسون و جيمس كواك في الكتاب الذي الفاه "المصارف الثلاثة عشر" اطلقوا الملاحظات الانتقادية على صناع السياسات المالية. فأقتفى ستيغلس اثر أصول الأزمة إلى الرفع المحموم للقيود الحكومية المشحونة بأيدلوجية الأصولية للسوق الحرة و تأثير وال ستريت على السياسة و دعا ستيغلس الى اتخاذ اجراءات صارمة تتضمن تفكيك البنوك الكبرى. و عبر كل من ميرسيس جونسون و كواك عن قلقهما التاثير المفرط لحكم القلة من المصرفيين الامريكيين و وصلا الى الاستنتاج عينه ألا وهو ان المصارف التي هي "كبيرةٌ جدا على الفشل" هي كبيرةٌ بحق.

انتشر الرماد البركاني الذي نفثه البركان الامريكي المصرفي انتشارا واسعا لذا صدرت ثلاثة كتب بخصوص الكيفية التي اصبح بها الاقتصاد الايرلندي ذا مستوى منخفض بسبب الازمة الائتمانية التي صاحبها الكثير من لوم الساسة و المصرفيين و سماسرة الممتلكات. و اتفق هؤلاء جميعا على ان الطمع و عدم نجاح الجزء الغني و القوي من البلاد هو السبب الى هبوط السوق الاضطراري الذي هو أكثر قسوة من المتوقع،بينما ركز بقية المؤلفين على توجيه اصابع الاتهام. فيميل روبرت سلون في كتابه "لا تلم قليلي الحيلة" الى الدفاع عن الباعة الصغار الذين ،طبقا لوصفه، كانوا كبش الفداء لانهيارات السوق كما هي الحال في اعقاب الازمة الاخيرة. فألقت شركة الهند الشرقية الهولندية اللوم على هذه الفئة في ازماتها.

كان لابد لأنهيار سوق المضاربة ان يثير اعادة التفحص و النظر بالمفاهيم التي تخص الثقة التي تضعها المجتمعات الحديثة بالاسواق.

احصى كتاب جون كاسيدي "كيف فشلت الاسواق" عدد الاحداث التي تخص ازدهار و ركود الاسكان الامريكي قائلا: إن جذورها تقع في فكرة "النظرية الوهمية" التي خدمها المجتمع خدمة فائقة عندما تُركَ الافراد ليلاحقوا مصالحهم الذاتية مَن خلال استخدام السوق الحرة.

عن الايكونومست

هوليوود و تجارة الانترنت

السينما تحاول التعلم من أخطاء غيرها

ترجمة / عادل العامل

يمكن القول إن هوليوود جاءت متأخرةً إلى الإنترنت، و لكونها محميةً من القرصنة الرقمية بأحجام ملفات ضخمة، فإنها لم تكن مجبرة على تطوير نموذج تجزئة إنترنيتية online، كما كانت الحال مع الأعمال الموسيقية التجارية. كما أنها، و قد شاهدت كفاح الصحف على الإنترنت، لم تفعل ذلك برغبة كبيرة في المحاولة. و أخيراً، في أوائل كانون الثاني، قامت بخطوة إلى الأمام، و تقدمت بنظامين لبيع الأفلام و البرامج التلفزيونية على الشبكة.

إن تحميلات الأفلام المشروعة في أميركا درّت ٢٥٠ مليون دولار فقط في السنة الماضية، وفقاً لمؤسسة (بحوث آدمز الاعلامية). و ليس هناك، في بلدان كثيرة، سوق شرعية. و لن يتسبب هذا في إقلاق أيّ شخص، باستثناء أن مبيعات الدي في دي، و هي الاقراص الفضية التي أعادت تكوين ثروات هوليوود على مدى العقد الماضي، تترنح الآن. فقد هبطت من ١٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٤ إلى ٨,٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٩. و يبدو أن المستهلكين قد اكتشفوا مجدّداً الإيجار - الذي هو أقل ربحيةً بالنسبة لهوليوود - عبر البريد و أكشاك الشارع المتكاثرة سريعاً المملوكة من ريدبوكس Redbox.

و من هنا التشوّق إلى بيع الأونلاين. و قد أبدى (نظام محتويات التسلية الرقمية)، الدي سي ، في أوائل العام، و هو اتحاد يضم خمسة ستوديوهات كبيرة و شركات تكنولوجيا و باعة تجزئة، موافقته على صيغة للافلام الرقمية و أسمى مؤسسة وحيدة لمواصلة طريق المشتريات. و سيكون المستهلكون قادرين على شراء فيلم مرة واحدة ثم تشغيله على أدوات مختلفة. و لما كان سيُحتفظ به على سيرفر تحكم عن بعد، فإنهم لن يكون عليهم نقله من أداة إلى أداة. أما ديزني، و هو الستوديو المبتعد عن الاتحاد، فهو لديه مبادرة مماثلة تُدعى (كيجيست Keychest).

و تهدف مبادرة الدي سي إلى إيقاف الشركة عن معاملة الفيلم مثلما فعلت أبل Apple للموسيقى و ما تهدد بفعله أمازون للكتب الألكترونية. و من خلال القيام بدور ضخم في السوق، و عن طريق ربط المحتويات بأداتيها الخاصتين بها، الإيبود و الكندل، كانت هذه الشركات قادرة على إملاء شروطها على الشركات الاعلامية. و بدلاً من النظام المغلَق، تريد ميتش سنجَر، رئيسة اتحاد الدي سي، أن تُبدع شيئاً ما مثل السي دي أو الدي في دي - تصميماً أو تكويناً سيشجع على التنافس و الابتكار.

و إحدى المشاكل المتعلقة بالبرنامج الجديد هي أن أبل Apple ليست على الطاولة. فهي تقدم لتوها تحميلات سينمائية و تلفزيونية من خلال بطاقتها المخزنية iTunes. و يمكن أن تكون الصعوبة الأخرى إقناع المستهلكين بالدفع لقاء شيء ما " في السحاب " لا يستطيعون لمسه. فإذا ما كان السعر منخفضاً جداً، فإن الستوديوهات ستثور على التهديد الموجه إلى أقراص الدي في دي، أما إذا كان مرتفعاً جداً، فإن الناس سيستمرون ربما في الاستئجار، أو يحمّلون الأفلام بطريقة غير شرعية.

عن / The Economist

الانفجار البركاني في ايسلندا وتأثيراته الاقتصادية

ترجمة / اسلام عامر

(ايجاف جيلوجيكال) على الرغم من صعوبة تلفظ اسمه الا ان الأوروبيين الشماليين لن ينسوا اسم ذلك البركان بسرعة.

سُجِلَ يوم التاسع عشر من نيسان الماضي على انه اليوم الخامس لثورة البركان الآيسلندي الذي بدأ يضخ كميات كبيرة من الرماد تشكل خطرا على المحركات النفاثة و التي توقفت في الماضي جراء تعرضها لرماد بركاني مماثل ، و بقي العديد من اكثر المطارات الأوروبية انشغالا متوقفة عن العمل الامر الذي يشير الى عدم القدرة على التكهن في حصول مثل تلك الثورة البركانية و قالت خدمة الخطوط الجوية البريطانية ظهر يوم التاسع عشر من نيسان الماضي انه سيتم فتح الاجواء في اسكوتلندا وأجزاء من انكلترا الشمالية في صبيحة اليوم التالي و لعل ذلك يبدو امرا متفائلا.

لكن فيما بعد تحولت تلك اللهجة المتفائلة الى لهجة اكثر حذرا و ذلك عندما جاءت الانباء التي تفيد بأحتمالية انتشار غيمة بركانية اخرى هذا و سمحت كل من النرويج و فنلندا لعدد من الرحلات المحلية بالطيران.

و كانت سلطات الطيران المدني عرضة لضغوط قوية من شركات الطيران الأوروبية و قامت بعض شركات الطيران بجولات طيران تجريبية ناجحة لمعرفة مدى تأثير الرماد البركاني في منطقة الخطر المفترضة.

لكن على الرغم من ذلك عانت بعض المحركات النفاثة للطيارات العسكرية الفنلندية من بعض الاضرار الكبيرة و ذلك جراء طيرانها في تلك الاجواء المليئة

بالرماد.

و حتى حلول وقت متأخر من يوم التاسع عشر من نيسان الماضي لم تذكر اي اجابة واضحة بشأن الفترة التي سيستمر فيها انقطاع الطيران.

و ثمة امر مهم الا وهو ان شركات التأمين هي التي تتحمل الآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية و تم اجراء العديد من الدراسات بشأن هذا الصدد لأنه من المعتقد ان الثورات البركانية غير مشمولة بالتأمين من المخاطر.

ان ذلك الغموض ادى الى ترافع اتحاد النقل الجوي العالمي بالنيابة عن اعضاء الحكومة الأوروبية و ذلك لأعادة النظر في السياسة المتخذة حيال اغلاق المجال الجوي.

و تشير تلك المجموعة الصناعية الى ان أعضاءها قد تكبدوا خسارة ٢٠٠ مليار دولار نتيجة لأغلاق المجال الجوي .

و قالت الخطوط الجوية البريطانية في ذلك اليوم انها قد طلبت هي و مجموعة من شركات الطيران الأوروبية الاموال من الاتحاد الأوروبي و ذلك كتعويض عن الاضرار التي لحقت بها جراء توقف الرحلات بسبب الثورة البركانية التي خلفت ذلك الرماد مشيرين الى الانقاذ الذي قدمته لشركة الخطوط الجوية الامريكية عقب الهجمات الارهابية التي حصلت في الحادي عشر من شهر ايلول وقدرت رابطة النقل الجوي العالمي الوضعية الحالية على انها أسوأ من الوضعية التي آلت عليها الخطوط الجوية بعد حدوث تلك الهجمات الارهابية.

وثمة طرق عدة لتخفيف الآثار الناتجة من ثورة البركان فيما اذا تفاقمت مرة اخرى. فأذا قام علماء الارصاد الجوي بتطوير انموذج ديناميكي لتطور السحاب الرمادي فأنه من المحتمل ان يتم الحفاظ على المزيد من المطارات مفتوحة و ان يتم تغيير مسار الطائرة ليتم نقل الركاب مجددا.و مع ان الانبعاث البركاني قد توقف حاليا الا ان الخطوط الجوية قد تستغرق المزيد من الوقت لتعود الى عملها الطبيعي مجددا. و استغرق الانبعاث الاخير لبركان ايجاف جيلوجيكال في عام ١٨١٢ الذي اطلق الرماد الى الجو سنة كاملة، إضافة الى الخسائر التي تكبدتها الخطوط الجوية فأن الاقتصاد الأوروبي الهش يعاني من فشل وصول الرحلات الجوية السياحية و تم الغاء العديد من الاجتماعات الاستثمارية فضلا عن الغاء العديد من سلاسل التوريد التي تعتمد على الشحن الجوي.

عن الايكونومست

الأزمة اليونانية وتداعياتها المحتملة

ترجمة /المدى الاقتصادي

لقيت خطة الانقاذ للازمة اليونانية التي تم كشف النقاب عنها في الثاني من ايار ردة فعل متمثلة بأنخفاض جديد باليورو ومزيد من التراجع في سندات الحكومتين الاسبانية والبرتغالية اللتين تمثلان الاقتصادات المقبلة من بعد اليونان و ذلك بحسب وجهة نظر السوق.

و نرى بذلك توازيا تاريخيا واضحا لما حصل مع الحكومة البريطانية في ١٩٩٢ التي قاتلت من اجل الحفاظ على الجنيه في آلية سعر الصرف الأوروبية. و في السادس عشر من شهر ايلول او ما يعرف بيوم "الاربعاء الاسود" قامت الحكومة بزيادة نسبة الارباح و على خطوتين من ١٠٪ الى ١٥٪ و ذلك لكيلا يستمر الجنيه بالنزول، الا ان المستثمرين و بكل بساطة لم يصدقوا ان الحكومة ستعكس ذلك الالم و المعاناة على مواطنيها لتحمي العملة. وكانت السوق على حق فقد اصبح الجنيه خارج آلية سعر الصرف بحلول المساء.

ويمكن ان تكون اليونان قد امنت ما يكفي من المال للتعامل مع هذه الاحتياجات التمويلية لكن لا يزال ثمة سؤالان اطالا البقاء.. الأول هو ما إذا كانت الحكومة لديها الرغبة في المضي قدما في اقرار خطة التقشف المرافق في مواجهة الاحتجاجات العامة و الثاني هو فيما لو تسبب تلك الخطة حيلولة الى وضع اكثرسوءا يتمثل بجر اليونان الى ازمة لا نهاية لها.

و يمكن ان يلوح العجز الى موزانة بريطانية اخرى ، في ميزانية ١٩٨١، التي فيها كشفت حكومة مارغريت تاتشر خطة التقشف في خضم الازمة. و وقعت مجموعة متكونة من ٣٦٤ اقتصاديا (بما فيهم الحاكم الحالي لمصرف بريطانيا) وقعوا رسالة الى صحيفة التايمز يشجبون فيها حماقة الحكومة.

اما من وجهة نظر الاقتصاديين فأن نهج تاتشر نهج ايجابي عتيق و قديم .أوَلم يعطينا الكساد درساً في ان المحاولات الهادفة الى موازنة الميزانية لن تفعل شيئا عدا ان تزيد من حدة الركود الاقتصادي؟ لكن مع ذلك و بغض النظر عن الانتكاسة و الرجوع الى الركود فقد تمتع الاقتصاد البريطاني بأزدهار دام طويلا لما تبقى من الثمانينيات.

لكن تصاحبت جهود السيدة تاتشر في التقليل من العجز بنزول حاد في نسبة اسعار الفائدة القصيرة الأجل و انخفاض في قيمة العملة، لكن هذين الخيارين ليسا متاحين لليونان. بالتأكيد يمكن ان تكون اليونان قادرة على خفض عائد السندات الطويلة الاجل فيما اذا تم المضي قدما في اقرار خطة التقشف،لان هذه العوائد تحدد تكاليف الاقراض للمصارف و المؤسسات. فالسندات الطويلة الاجل اكثر اهمية من اسعار فائدة السندات القصيرة الاجل في دفع عجلة النمو.

ولا يرجع تاريخ الطفرة الكبيرة في عائدات السندات اليونانية الا لشهر كانون الثاني من عام ٢٠٠٩، الأمر الذي يضع اليونان في وضع مختلف نوعا ما عن الحال الذي كانت عليه بريطانيا بداية الثمانينيات و الذي عانت فيه من ارتفاع اسعار فائدة السندات الطويلة الاجل على مدى سنوات عدة. خطة التقشف اليونانية هي أقرب ما يمكنك الحصول منه على تجربة في الوقت الحقيقي فما الذي حصل للاقتصاد عندما تم تغيير سياسة واحدة متغيرة الوقت الذي بقيت فيه بقية السياسات على حالها ثابتة ، حيث يمكنك ان تجري في ايرلندا اختبارا مماثلا و الاخبار ليست مشجعة الى ذلك الحد ، حيث أنخفض مستوى ناتجها الاجمالي بـ٢,٣٪ في الربع الرابع من عام ٢٠٠٩. و في لاتيفيا كان الجرح اعمق حيث انخفض مستوى ناتجها الاجمالي بـ ١٨٪ العام الماضي. و ثمة تجربة سابقة للانتشار الواسع في استخدام برامج خطة التقشف خلال الازمة الاسيوية في نهاية التسعينيات. و يعزو جعل الازمة الاقتصادية اكثر سوءا الى هذه المبادرات و على نحو عام.

و وقف صندوق النقد الدولي الى جانب تلك المبادرات و الاجراءات في ذلك الوقت لكنه غير من وتيرته داعياً الى اجراء خطط مالية محفزة تعاونية للتعامل من الازمة الائتمانية.

اذن لم يُجبر اليونان على السير في الاتجاه المعاكس ، و انها حالة قصوى لتباطؤ النمو و عجز الميزانية فوق الـ ١٠ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي و الديون المحلية لنسبة الناتج المحلي الاجمالي فوق العشرة بـ ١٠٠٪ و عوائد السندات هي غير مستدامة. و مع ذلك فأن تلك البلدان لا تزال تراقب عن كثب الازمة اليونانية لأنهم يفكرون و ينظرون الى برامج خفض العجز في الميزانية ، حيث يمكن ان يكون تقليل عبء الدين للأجيال القادمة طموحا نبيلا لكن ان كان الثمن هو الرجوع الى الركود و تراجع الشعبية الانتخابية فأن البعض من السياسيين سيستمتعون بتلك المهمة. و على نطاق اوسع، فأن بعض التناقضات الكامنة في الاقتصاد و انتعاش السوق تظهر الى السطح الان ، وقد كان الدافع وراء هذا التجمع تأثير التحفيز الحكومي ولكن هناك نقطة معينة تأتي عند عدم قدرة الحكومة على التحفيز بعد ذلك ومن دون احتمال العودة الى النمو الاقتصادي القوي على المدى الطويل فأن الخطط المحفزة يمكن ان تكون في افضل حالاتها تنشر الالم على مدى فترة اطول، وفي أسوأ الحالات يمكن ان تتسبب بحدوث مشكلة اكبر في المستقبل.

عن الايكونومست

الاقتصادي | العدد (1798) السنة السابعة - الثلاثاء (18) آيار 2010

المرصد الاقتصادي

بعد غياب قسري.. صناعة العسل تعاود الظهور في واسط

متابعة المدى الاقتصادي

تراجعت صناعة العسل خلال السنين القليلة الماضية بشكل لافت للنظر ما جعل الأسواق تعج بالمستورد ذي الأسعار المنخفضة في وقت كانت المناحل المحلية مصدر جذب للأسواق العربية والأجنبية الأخرى.

ومازالت صناعة العسل دون مستوى الطموح والسبب هو غياب الدعم الحكومي،هذا ما قاله أحد أصحاب مناحل العسل في محافظة واسط، الذي يعتقد أن حاجة العراقيين كبيرة للعسل بصفته دواء أكثر من كونه غذاء، بينما يرى مسؤولون زراعيون أن مشاريع إنتاج العسل حظيت بدعم حكومي بلغ نحو ٥٠ ٪ الامر الذي جعل صناعته تعاود الظهور مجددا في المحافظة.

ويقول حيدر الفيصل بحسب وكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "الدعم الحكومي لمشاريع إنتاج العسل مازال دون الطموح ولا يشكل شيئا أمام حاجة النحالين الكبيرة".مضيفا أن "الخطر الذي بات يهدد هذه الصناعة هو انقراض السلالات الأصلية التي كانت تجلب سابقا من خارج البلاد ومن أشهرها السلالات السورية والايطالية والمصرية المعروفة بوفرة الإنتاج".

ويرى فيصل أن "إنتاج الخلية الواحدة تراجع في الفترة الأخيرة للكثير من الأسباب ووصل نحو خمسة كيلو غرامات في المناحل القريبة من مدينة الكوت في وقت وصل انتاج الخلية الواحدة في المناحل القريبة من البساتين أضعاف هذه الكمية مرات عدة للخلية الواحدة نتيجة لوفرة الغذاء".

وقال إن "أفضل أنوع العسل هو عسل اليوكالبتوس وعسل البرسيم والحمضيات اذ يبلغ سعر الكيلو غرام الواحد منه أكثر من خمسين ألف دينار في حين أن أسعار العسل الأخرى لا تتعدى ٢٥ ألف دينار للكيلو غرام الواحد".

وأوضح: أن وجود الأزهار مثل تلك التي تظهر في أشجار اليوكالبتوس أو البرسيم أو الجت وحتى الأزهار في أشجار الفاكهة تعد غذاء جيدا للنحل وبالتالي يكون إنتاجه من العسل نقيا ووفيرا".

ومن جانبه يرى رياض ناهي أن "نقاوة العسل تعتمد على ثقة النحال نفسه، فبإمكانه طرح إنتاجه خالصا من العسل ويكون هذا النوع مفيدا للكثير من الأمراض ويباع بأسعار عالية، بينما هناك نوع آخر من العسل غير النقي وهو الذي يخلط معه السكر على سبيل المثال ويباع بسعر أقل".

وذكر ناهي أن صناعة العسل في العراق أصبحت في السنوات الأخيرة غير مجدية نتيجة لتكاليف المستلزمات التي يحتاجها النحال وعدم تجهيز النحالين بها بشكل مستمر.

وقال: إن "ما نقوم به في الوقت الحاضر لا يعدو أكثر من كونه "هواية نمارسها" وقد يشجعنا بعض الأصدقاء على الاستمرار بها لأنهم يطلبون العسل للتداوي"، معتبرا أن "العسل العراقي نقي وخالص أكثر من العسل الأجنبي وهو يعتمد بالأساس على مصداقية النحال نفسه".

يذكر أن أهم خواص العسل أنه وسط غير صالح لنمو البكتيريات الجرثومية و الفطريات، لذلك فهو قاتل للجراثيم ويمكن استعماله في علاج الكثير من الأمراض كأمراض الدورة الدموية، و زيادة التوتر والنزيف المعوي، وقروح المعدة، و بعض الأمراض المعدية في الأطفال، إضافة إلى أنه علاج ناجح للتسمم بأنواعه كما يساعد في علاج فقر الدم وشفاء الجروح، وفي علاج جهاز التنفس وعلاج أمراض القلب وأمراض المعدة والأمعاء و أمراض الجهاز العصبي وكذلك أمراض العين ويفيد العسل في الكثير من الأمراض النسائية كما أنه غذاء مثالي للكبار وغذاء مفيد للأطفال.

من جانبه قال مدير الزراعة في واسط إن دائرته منحت في العام ٢٠٠٩ نحو ١٨٤ رخصة لإنشاء مناحل للعسل الطبيعي وبنسبة دعم بلغت ٥٠٪ لأصحاب تلك المناحل.

وقال فائز جواد محمد إن دائرته "منحت خلال العام الماضي ١٨٤ رخصة لإنشاء مناحل للعسل من قبل الفلاحين والمزارعين وتزويدهم بمستلزمات تلك المناحل بنسبة دعم ٥٠ ٪".

وأوضح: أن "كل مزارع لديه ٣٠ خلية نحل فأكثر يتم منحه رخصة رسمية لإنشاء منحل للعسل تكون نافذة مدة عام واحد إضافة الى تزويده بالمستلزمات المطلوبة لتلك المناحل".

وأضاف: إن "هؤلاء النحالين زودوا بأساسيات شمعية ومضادات حيوية ومنشطات، إضافة الى الخلايا والطرود الخاصة بها (الصناديق) مع بدلة وقناع لكل صاحب مشروع لتكثير النحل الى جانب المستلزمات الأخرى".

مشيرا الى ان "هذه المستلزمات زودت للنحالين بنسبة دعم بلغت ٥٠٪ من أسعارها الحقيقية وهو ما يعد حافزا كبيرا للتوسيع بمشاريع إنتاج العسل، اذ بلغ عدد الخلايا المنتجة للعسل في عموم مناطق المحافظة، ٤٥٠٠ خلية".

وذكر أن "بعض تلك الخلايا أعطت إنتاجية من العسل الطبيعي بلغت ١٠٠ كغم في الموسم الواحد وهي كمية تختلف من خلية الى أخرى ومن نحال الى آخر تبعا للظروف القياسية الجيدة التي يوفرها صاحب المنحل لتلك الخلايا".

واعتبر أن "هذه الصناعة التي عاودت الظهور من جديد بعد أن تعرضت الى نكسات وانكسارات في السنوات الأخيرة بحاجة ماسة الى دعم أكبر من قبل الحكومة خاصة في تدعيمها بالسلالات الجيدة والمنتجة من الخلايا". لافتا الى أن "ظروف الطبيعة مثل الجفاف والتصحر قد ساهما في إيقاف نشاط النحالين العراقيين الى جانب الظروف الأمنية التي مر بها البلد في السنوات الأخيرة".

يذكر أن وزارة الزراعة كانت قد أدخلت منتصف العام الماضي مشروع تربية النحل ضمن مشروع المبادرة الزراعية الذي يقضي بتقديم سلف وقروض لأصحاب مشاريع النحل تمنح من دون فائدة.

اقتصاديات

الصناعات المحلية

■ عباس الغالبي

تعد القطاعات الانتاجية الفاعلة من ابرز الملامح للاقتصادات المتطورة ولاسيما القطاعين الصناعي والزراعي اللذين لا يشكلان حالياً في العراق سوى نسب ضئيلة في الناتج المحلي الاجمالي .

ولعل الصناعة المحلية قد تعرضت لانهيار شبه تام في العراق بسبب الخراب الذي تعرضت له خلال حرب عام ٢٠٠٣ وماسبقها من سني العقوبات الاقتصادية خلال عقد تسعينيات القرن الماضي ، حيث اصبحت الصناعة بعد عام ٢٠٠٣ معطلة تماماً واصبح الاغراق السلعي الرديء سمة غالبة في الاسواق العراقية لم تتعرض له صناعة في العالم مثلما تعرضت له الصناعة المحلية التي اصبحت تحتاج الى مايقارب مليارَي دولار لاعادة البنى التحتية للمعامل والمنشآت التابعة للقطاع الحكومي في ظل انحسار دور القطاع الخاص وتوقف المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع ضعف الدعم الحكومي لهذا القطاع الحيوي والمهم الذي يمكن له اذا ماحسن التصرف به من تحقيق طفرات نوعية في مستويات الانتاج في المحاور الصناعية كافة .

ولانريد ان نخوض في حيثيات القطاع الصناعي كلها بقدر مانتحدث الان بشان قطاع الصناعات الغذائية التي تلامس الحاجة اليومية والملحة للمستهلكين ، حيث توجد معامل الشركة العامة للزيوت النباتية والتي كانت الى وقت قريب ضالة المستهلك العراقي بسبب جودتها ومطابقتها للمقاييس النوعية المعتمدة عالمياً بحسب المعايير المعتمدة من قبل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ، الا انها تعرضت هي الالخرى كحال القطاعات الصناعية الاخرى الى التراجع والانحسار لاسباب شتى في وقت تحث الخطى الان لاعادة بريق الحياة الى منتجاتها التي تتمتع بسمعة طيبة بين المستهلكين المحليين ، حيث تتعالى الدعوات الان الى اضفاء لمسة حكومية لتفعيل الخطوط الانتاجية وتحسينها بما يجعلها تتناسب مع المواصفات التي تحملها المنتجات المستوردة ولاسيما في ما يخص المراحل النهائية للعمل فضلاً عن طريقة العرض والتغليف والاعلان .

> **لانريد ان نخوض في حيثيات القطاع الصناعي كلها بقدر مانتحدث الان بشان قطاع الصناعات الغذائية التي تلامس الحاجة اليومية والملحة للمستهلكين ، حيث توجد معامل الشركة العامة للزيوت النباتية والتي كانت الى وقت قريب ضالة المستهلك العراقي بسبب جودتها ومطابقتها للمقاييس النوعية المعتمدة عالمياً بحسب المعايير المعتمدة من قبل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية.**

ولن تعود الصناعات الغذائية المحلية ولاسيما منتجات الزيوت النباتية الى سابق عهدها إلا بالدعم الحكومي ومحاولة اشراك القطاع الخاص في العملية الانتاجية او الاتجاه الى اعتماد مبدأ التوأمة مع شركات عالمية مماثلة سعياً لادخال التقنية الحديثة ورفع كفاءة العاملين عن طريق اشراكهم في دورات تدريسية خارج العراق واعتماد مبدأ الاستثمار مع الحفاظ على الماركات التجارية التي تحملها المنتجات المحلية وادخال المواصفات القياسية النوعية العالمية وتحسين المنتج على غرار مايحدث في المنتجات العالمية التي درجت على الابتكار والتحديث والتجديد في بضائعها المختلفة .

ويقيناً ان القطاع الصناعي بشكل عام والصناعات الغذائية بشكل خاص بحاجة ماسة الى اعادة النظر في التخطيط والرؤى ومستوى الانتاج ونوعيته وعملية التسويق والعمل كذلك على خلق عناصر جذب للمستهلك الذي يبحث دائماً عن الابتكار والتقنيات الحديثة، وهي من دون ادنى شك بحاجة الى اعادة نظر حكومية وبرلمانية في مستويات التخصيصات المالية التي مازالت دون مستوى الطموح وهي بحاجة الى رفع يتناسب والحاجة الملحة لهذه القطاعات الحيوية التي من شأنها تحريك عجلة الانتاج سعياً لتخليص الاقتصاد الوطني من اعتماده المفرط على النفط والتوجه نحو القطاعات الانتاجية ومنها القطاع الصناعي .

abbas.abbas80@yahoo.com

تحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني : مصطفى جعفر | التصحيح اللغوي : محمد السعدي | تصوير : سعدالله الخالدي - مهدي الخالدي

الاقتصادي